الأمم المتحدة

S/2021/470



Distr.: General
17 May 2021
Arabic
Original: English

الحالة في السودان وأنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن 2524 (2020) الذي قرر فيه المجلسُ أن ينشئ بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان وطَلب أن يوافي الأمين العام المجلس على رأس كل 90 يوما بتقرير عن تنفيذ الولاية المنوطة بالبعثة المتكاملة. ويغطي التقرير الحالة في السودان من حيث يتصل بالتطورات السياسية والأمنية والإنسانية والاجتماعية الاقتصادية، وبحماية المدنيين وحقوق الإنسان وسيادة القانون، إضافة إلى الأمن المناخي والتعاون الإنمائي، في الفترة من 16 شباط/فبراير 2021 إلى 1 أيار/مايو 2021. ويقدم التقرير معلومات مستكملة عن إنشاء البعثة، ويحدد المعايير والمؤشرات المرتبطة بها المصممة لقياس التقدم المحرز في تنفيذ الأولويات الاستراتيجية التسع على نطاق الركائز الأربع التي تقوم عليها الولاية المنوطة بالبعثة المتكاملة، وفقا للقرار 2524 (2020).

ثانيا - التطورات الهامة

ألف - الحالة السياسية

2 - على الرغم من استمرار التحديات، واصلت الحكومة الانتقالية في السودان التقدم صوب توسيع نطاق الحوكمة الديمقراطية وتعزيز الجهود الرامية إلى صنع السلام. بيد أن الفترة المشمولة بالتقرير أُحرز فيها تقدم محدود في النهوض بالعناصر الرئيسية من عملية الانتقال السياسي، حيث لم يُنشأ بعد المجلس التشريعي الانتقالي. وحتى حينما أعلن رئيس الوزراء أن حكام الولايات (الولاة) سيعينون بحلول 15 شباط/فبراير، وبعدها سيُشكل المجلس التشريعي الانتقالي في موعد أقصاه 25 شباط/فبراير، فإن هذه التعيينات لم تتم وفقا للجدول الزمني المتوخى. وكان الاستثناء الوحيد هو ما ورد عن تعيين ميني مناوي، زعيم جيش تحرير السودان - فصيل ميني مناوي، واليا على منطقة دارفور بمرسوم صادر في 29 نيسان/أبريل. وجاء



21-06085 (A) 190521 190521



هذا التعيين وفقا لأحكام اتفاق جوبا للسلام في السودان الذي منح سلطة التعيين في هذا المنصب للجماعات المسلحة الدارفورية التي شاركت في عملية السلام، على أن تعين الحكومة الانتقالية نائب الوالي.

3 - وفي 28 شباط/فبراير، أعلنت الحكومة الانتقالية الموسعة (التي يشار إليها باسم "حكومة السلام")، والتي تضم حاليا ممثلين عن الجماعات المسلحة الموقعة على اتفاق كوبا للسلام، برنامج عملها، وهو أساس رؤيتها الاستراتيجية. ويركز برنامج العمل على وجه الخصوص على المجالات الخمسة التالية ذات الأولوية:

(أ) القضايا الاجتماعية الاقتصادية، بما في ذلك تمكين المرأة وتحسين أعمال تقديم الخدمات الأساسية؛

(ب) السلام، ويشمل تنفيذ اتفاق السلام وإكمال عملية السلام؛

(ج) الأمن، بما في ذلك صياغة استراتيجية للأمن القومي، وحماية المدنيين، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح الأجهزة الأمنية؛

(د) العلاقات الدولية، بما في ذلك تحسين العلاقات على الصعيدين الإقليمي والدولي؛

(هـ) الانتقال الديمقراطي، بما في ذلك إنشاء هيئات ولجان انتقالية، والعدالة الانتقالية، ومكافحة الفساد، والتحضير للانتخابات، والتعداد الوطني، وإعداد مشروع دستور.

4 - وفي 4 آذار/مارس، أصدر الفريق أول عبد الفتاح البرهان، رئيس المجلس السيادي، مرسوما دستوريا يحدد المعايير العامة لنظام حكم اتحادي في السودان. ويبقى القرار متماشيا مع الوثيقة الدستورية التي تدعو إلى إنشاء حكومة اتحادية في السودان، ومع عناصر من اتفاق جوبا للسلام. غير أن المرسوم أرجأ التطبيق الرسمي للنظام الاتحادي إلى حين عقد المؤتمر المعني بنظام الحكم في الوقت المناسب. وشرعت وزارة الحكم الاتحادي في الأعمال التحضيرية التقنية لعقد مؤتمر نظام الحكم الذي يتضمن ثلاث خطوات: حلقة عمل تقنية، تليها مشاورات على مستوى الولايات، ثم عقد مؤتمر نظام الحكم نفسه على الصعيد الوطني. وقد عقدت حلقة العمل التقنية في الفترة من 27 إلى 29 نيسان/أبريل. ومن المتوقع أن يتناول مؤتمر نظام الحكم عددا من المسائل الرئيسية، متى تم عقده بصورة رسمية، منها تعليم الحدود والتقسيمات الإدارية لمختلف المناطق، وكذلك الجوانب المتعلقة بنظام الحكم، مثل الهياكل والصلاحيات والاختصاصات المخولة لمختلف المناطق. وبغية تعزيز الشمولية والمشروعية، تتوخى العملية مشاركة مدنية واسعة النطاق، بما في ذلك من خلال إنشاء لجنة دستورية تكون لها فروع على صعيد المناطق.

5 - وظلت الجهود تُبذل خلال الفترة المشمولة بالتقرير للتواصل مع الجهات غير الموقّعة على اتفاق جوبا للسلام. ففي 28 آذار/مارس، وقع الفريق أول البرهان وقائد فصيل عبد العزيز الحلو في الحركة الشعبية لتحرير السودان، إعلان مبادئ يؤكد التزام الطرفين بالدخول في مفاوضات في جوبا. ومن المقرر أن تبدأ المفاوضات في أواخر أيار/مايو تحت رعاية حكومة جنوب السودان. ومن بين ما يؤكد عليه الإعلان ما يلي: الاعتراف بتنوع السودان، والحق في نظام حكم اتحادي أو لامركزي؛ والحاجة إلى إقامة دولة مدنية ديمقراطية اتحادية تضمن حرية الدين والمعتقد؛ والحاجة إلى ضمان عدم تعارض قوانين الأحوال الشخصية مع الحقوق الأساسية. ويدعو إعلان المبادئ أيضا إلى توزيع عادل للموارد والثروة، وإلى التصديق على اتفاقيات حقوق الإنسان، ودمج وتوحيد القوات المسلحة. بيد أن الإعلان يقر بأن وقف إطلاق النار الدائم لن يتحقق إلا بعد الاتفاق على ترتيبات أمنية أوسع نطاقا في إطار تسوية شاملة.

6 - وقد رحب بتوقيع إعلان المبادئ كل من رئيس الوزراء عبد الله حمدوك وحزب الأمة القومي وحزب المؤتمر السوداني والجماعات المسلحة الموقعة على اتفاق جوبا للسلام، وهي حركة تحرير السودان - جناح ميني مناوي، وحركة العدل والمساواة، و فصيل مالك عقار من الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال. إلا أن حركة الأنصار، وهي حركة دينية وثيقة الارتباط بحزب الأمة القومي، انتقدت التزام الطرفين بالفصل بين الدين والدولة، وأكدت أن هذا المفهوم لا يمكن أن يُفرض من فوق من قبل طرف واحد، بل ينبغي الفصل فيه في إطار المؤتمر الدستوري.

7 - وفي 18 آذار/مارس، اجتمع عبد الواحد النور، قائد فصيل عبد الواحد النور من جيش تحرير السودان، مع رئيس جنوب السودان، سلفا كير، في جوبا لمناقشة رؤية كل واحد منهما لتحقيق سلام شامل في السودان. واقترح عبد الواحد النور خريطة طريق لإجراء حوار بين الأطراف السودانية غير مرتبط باتفاق جوبا للسلام. وفي 29 نيسان/أبريل، أصدر فصيل عبد الواحد النور بيانا ينفي فيه التحاور مع فريق الوساطة الجنوب سوداني في إطار اتفاق السلام.

8 - وفي الوقت نفسه، أُحرز تقدم محدود في تنفيذ اتفاق جوبا للسلام. وفي 11 آذار/مارس، أنشأ المجلس السيادي اللجنة الوطنية العليا لمتابعة ومراقبة تنفيذ اتفاق جوبا للسلام، برئاسة نائب رئيس المجلس السيادي، الفريق محمد حمدان داغالو، المعروف أيضا باسم حميدتي، وأربع لجان فرعية من أصل خمس لجان فرعية كل واحدة منها معنية بمسار من المسارات الخمسة لاتفاق السلام. أما اللجنة المتبقية (التي تركز على المسار الشرقي) فسوف تنشأ بعد حل المسائل السياسية المعلقة، بما في ذلك الأمور ذات الصلة بالتمثيل والمصالحة. وفي هذا الصدد، استمرت المشاورات بين السلطات الانتقالية وأصحاب المصلحة المعنيين من المنطقة الشرقية.

9 - وفي 25 آذار/مارس، أصبح فصيل حركة تحرير السودان الذي يقوده مصطفى تمبور آخر من وقّع على اتفاق جوبا للسلام. فقد وقع تمبور على الاتفاق في جوبا بحضور الفريق محمد حمدان داغالو، وعضو المجلس السيادي الهادي إدريس، ووزير الشباب والرياضة السوداني، وفريق الوساطة الجنوب سوداني.

10 - وشرعت الحكومة الانتقالية في عملية تحديد مناطق التجمع للجماعات المسلحة، رغم أن آليات رصد وقف إطلاق النار في دارفور على النحو المتوخى في اتفاق جوبا للسلام لم يتم إنشاؤها بعد. وفي أعقاب تصاعد العنف القبَلي في الجنينة، بغرب دارفور، في أوائل نيسان/أبريل، أعلن مجلس الأمن والدفاع السوداني أنه سيسرع خططه لتشكيل قوة الحماية المشتركة لدارفور. ومن المتوقع الرفع من قوام هذه القوة، التي ستضم عنصرا من الشرطة كبير الحجم، من 000 12 إلى 000 20 فرد.

11 - وزار فريق الوساطة الجنوب سوداني الخرطوم خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير لمناقشة الخطوات اللازمة للتعجيل بتنفيذ اتفاقات جوبا للسلام مع الأطراف السودانية في اتفاق جوبا للسلام ومع الأمم المتحدة. وتناولت المناقشات جهود استكمال تشكيل المجلس التشريعي الانتقالي، والمؤسسات الحكومية، وتعيين الولاة، ووضعية المسار الشرقي، والتواصل مع غير الموقعين. وأعربت البعثة المتكاملة عن استعدادها لدعم الجولات المقبلة من المفاوضات ببذل المساعي الحميدة وتقديم المساعدة التقنية والدعم اللوجستي. وأصدر جنوب السودان، بوصفه أحد الضامنين للاتفاق، رسالة في 13 نيسان/أبريل يطلب فيها من البعثة المتكاملة والدول الأعضاء المشاركة والمنظمات الدولية ترشيح ممثليها في آلية الرصد والتقييم المنصوص عليها في الاتفاق، والتي كان مقررا أن تعقد أول اجتماع لها بعد شهر رمضان.

12 - وفي 30 آذار/مارس، دعت اللجنة الفنية لمجلس الأمن والدفاع إلى الإسراع بتنفيذ الترتيبات الأمنية المنصوص عليها في اتفاق جوبا للسلام، وإخراج العناصر المسلحة من العاصمة والمدن الكبرى للحد من احتمالات نشوب نزاع مسلح. وجاء هذا النداء في ظل تزايد المخاوف بسبب وجود عدة جماعات مسلحة في العاصمة، رغم أنها من الموقعين على الاتفاق. فقد كان هناك تخوف مبرَّر من أن وجود القوات في أماكن متقاربة في ظل توترات كامنة يمكن أن يؤدي إلى اندلاع مواجهات عنيفة وإلى الإمعان في عسكرة المركز الحضري. وعلاوة على ذلك، فإن استمرار وجود هذه الجماعات سيكون أمرا مخالفا للأهداف المعلنة للثورة، حيث أكدت الثورة أهمية تعزيز الحكم المدني. وجاء ذلك في أعقاب إعلان للفريق أول البرهان في 15 آذار/مارس دعا فيه قوات حركة تحرير السودان - جناح ميني مناوي إلى إخلاء مباني اللجنة الأولمبية السودانية التي دخلتها في 8 آذار/مارس حسبما تناقلته التقارير.

13 - وفي 4 نيسان/أبريل، أصدرت حركة تحرير السودان - جناح ميني مناوي بيانا انتقدت فيه عدم إحراز تقدم في تنفيذ اتفاق جوبا للسلام بعد مضي ستة أشهر على التوقيع عليه، مشيرة إلى التأخير في استكمال هياكل الحكم الانتقالي وتعيين الولاة، و "الركود" الذي يطبع تنفيذ الترتيبات الأمنية. وأضاف البيان أن ثورة ديسمبر توجد "في مفترق طرق".

14 - وظلت المرأة تدافع عن حقوقها. ففي 8 نيسان/أبريل، قامت متظاهرات من النساء بمسيرة إلى وزارتي العدل والداخلية وإلى مكتب النائب العام لتقديم التماس يدعو إلى ضمان حقوق المرأة على جميع مستويات الحكم وفي التشريع. وطالبت المتظاهرات باعتماد المعاهدات والاتفاقيات الدولية الرامية إلى إنهاء التمييز ضد المرأة، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والبروتوكول المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (بروتوكول مابوتو)، وطالبن بكفالة الحقوق السياسية، بما في ذلك عن طريق إزالة العقبات التي تعترض مشاركة المرأة في الحياة السياسية، لا سيما في عملية السلام، وبتعديل قانون الانتخابات لتسهيل مشاركة المرأة في الانتخابات ناخبة ومرشحة. كما دعون إلى وضع حد للتمييز القائم على نوع الجنس في أماكن العمل وإصلاح العدالة الجنائية، وشددن على أهمية إلغاء القوانين التي تقيد من حقوق المرأة وحرياتها، بما في ذلك حرية التنقل، والحق في التبني، والمساواة في حقوق الميراث، والتي تسمح بالزواج القسري أو المبكر. ودعت المتظاهرات أيضا إلى تجريم العنف العائلي، وإلى ضمان سلامة وأمن النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، وإصلاح أجهزة إنفاذ القانون والقضاء، بما في ذلك إنشاء مكاتب ادعاء ومحاكم متخصصة في العنف القائم على نوع الجنس. وقدمت بعض المتظاهرات شكاوى بعد أن تعرضن لما وُصف بالاعتداء أثناء احتجاجهن. وتجدر الإشارة إلى أن مجلس الوزراء وافق في 27 نيسان/أبريل على بروتوكول مابوتو، ووافق على التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مع تسجيل تحفظات على المواد 2 و 16 و 29 (1). وقد رفعت المجموعات النسائية صوتها عاليا منتقدة هذه التحفظات التي تمس بأحكام أساسية من الاتفاقية، أي تلك الأحكام التي يُراد منها القضاء على التمييز وتمكين المرأة من اللجوء إلى القضاء.

العلاقات الدولية

15 - طوال الفترة المشمولة بالتقرير، تصاعدت التوترات على الحدود الشرقية في منطقة الفشقة بين السودان وإثيوبيا، وأسفر ذلك عن اندلاع اشتباكات متفرقة. وفي 28 شباط/فبراير، اشتبكت القوات المسلحة

السودانية مع جماعات مسلحة إثيوبية في منطقتي إبرة وتدلي في الفشقة بولاية القضارف. وفي 3 و 7 آذار/مارس، اندلعت اشـتباكات مماثلة في منطقة برخات في الفشـقة، وبعد ذلك في 29 آذار/مارس على مقربة من الحدود بين القضارف وسنار.

16 - وفي 18 شـباط/فبراير، أصـدرت إثيوبيا بيانا تنتقد فيه السـودان. وبعد ذلك بيومين، رد السـودان منتقدا البيان الإثيوبي ومجددا تأكيد موقفه القائل إن الحدود تم ترسيمها وهي معترف بها دوليا، وإن السودان إنما يبسط سيادته على أراضيه وفقا للقواعد الدولية. وأكدت إثيوبيا من جديد استعدادها لحل النزاع الحدودي باستخدام الآليات القائمة لحل النزاعات بمجرد العودة إلى الحفاظ على الوضـع القائم وفقا للمذكرات المتبادلة بين البلدين في عام 1972. وظل السـودان يلح على ضـرورة أن تعترف إثيوبيا بالحدود التي تم تعليمها وبسيادة السودان على المنطقة باعتبار ذلك أساسا للمضي في المباحثات.

17 - واستمرت التوترات أيضا بشأن سد النهضـة الإثيوبي الكبير. ففي 24 شباط/فبراير، أفادت التقارير أن وزير الري والموارد المائية السوداني دعا إلى "توسيع" المفاوضـات الثلاثية الأطراف بشأن السد الجارية بين السودان وإثيوبيا ومصر، ولا سيما من خلال إشراك وسطاء من الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، بالإضـافة إلى الاتحاد الأفريقي. وقد جرت مفاوضـات ثلاثية الأطراف في كينشـاسـا في الفترة من 4 إلى 6 نيسـان/أبريل، دون التوصـل إلى اتفاق. وفي 13 نيسـان/أبريل، اقترح رئيس الوزراء السوداني، عبد الله حمدوك، تفعيل آلية لتسوية المنازعات ينص عليها إعلان المبادئ لعام 2015 بشأن سد النهضـة الإثيوبي الكبير، بحيث تنعقد الآلية على مستوى رؤساء الدول والحكومات. وفي 21 نيسان/أبريل، رد رئيس الوزراء الإثيوبي، أبيي أحمد، باقتراح أن تسـتمر المفاوضـات تحت رعاية الاتحاد الأفريقي وأن يُطلب عقد اجتماع لمكتب مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي.

18 - وأوفد مجلس السـلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بعثة في زيارة ميدانية إلى السـودان دامت ثلاثة أيام، من 29 آذار/مارس إلى 1 نيسـان/أبريل، لتقييم التطورات ودعما لعملية الانتقال السـياسـي. واسـتمع أعضـاء الوفد إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام للسـودان، وناقش الجانبان سـبل زيادة التعاون بين الاتحاد الأفريقي والبعثة المتكاملة.

باء - الحالة الأمنية

19 - ظلت الصـدامات القبلية من أكبر عوامل انعدام الأمن في السـودان، ولا سـيما في منطقة دارفور، وفي الوقت نفسه أضرت الجريمة بالسكان المحليين وبالجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني. ولم تُسجل خلال الفترة قيد الاسـتعراض أي اشـتباكات مسـلحة بين جيش تحرير السـودان - فصـيل عبد الواحد وقوات الأمن السودانية في منطقة دارفور.

20 - ووقعت اشتباكات قبَلية في غرب دارفور وجنوبها وشمالها، وكذلك في جنوب كردفان. وأسفرت هذه الحوادث في دارفور عن مقتل 170 شخص وإصابة أكثر من 230 آخرين. ففي جنوب دارفور، اشتبك رجال من قبيلتي الفلاتة والمساليت في ديكا في 3 آذار/مارس، فقُتل سبعة من المساليت وأُصيب 35 شخصا من القبيلتين. وأُصـيب أيضـا موظف محلي كان يعمل في إحدى المنظمات الدولية غير الحكومية. وأسـفرت اشـتباكات وقعت بين قبيلتي التاما والفور في سـرف عمرة، شـمال دارفور، بسـبب نزاع على ملكية الأرض، عن مقتل 10 أشـخاص وإصـابة 15 آخرين في 3 آذار/مارس. وفي 21 آذار/مارس، اندلعت اشـتباكات عنيفة بين قبائل النوبة وعرب البقارة في سـراف الدي، جنوب كردفان، عندما قامت مجموعة من رجال قبيلة

عرب البقارة بسرقة الماشية. وعاد رجال القبيلة العربية ومعهم تعزيزات، مما أسفر عن تبادل كثيف لإطلاق النار وسقوط عدد من الضحايا.

21 - وبدأت أهم الاشتباكات القبلية في 3 نيسان/أبريل في الجنينة، غرب دارفور، عندما أطلق مهاجمون مجهولون النار على مجموعة من رجال قبيلة المساليت، مما أسفر عن مقتل اثنين وإصابة شخص واحد. وبعد هذا الحادث قامت قبائل المساليت والرزيقات العربية بحشد مقاتليها المسلحين، وفي غضون أربعة أيام بلغت أعمال العنف ذروتها. وقتل في المجموع 144 شخصا وجرح 232 آخرون. وورد في التقارير أن أسلحة ثقيلة قد استُخدمت. ودُمرت المنازل والممتلكات الخاصة والبنية التحتية المدنية أو تضررت في الاشتباكات، بما في ذلك مبنى أحد المستشفيات ومجمع تابع للأمم المتحدة، حيث سقطت على كل واحد منهما قذيفة صاروخية. كما التهمت النيران جزءا من مخيم أبو زهر للنازحين في وسط مدينة الجنينة. ولحقت أضرار بمحطة لتوليد الطاقة، هي المصدر الوحيد للكهرباء في الجنينة، مما أدى إلى انقطاع في معظم مرافق الاتصالات في المدينة، بالإضافة إلى إمدادات الكهرباء والمياه في بعض المناطق.

22 - وفي مؤتمر صحفي عقد في 8 نيسان/أبريل، اتهم والي غرب دارفور، محمد الدومة، ميليشيات مدججة بالأسلحة قادمة من بلدان مجاورة، وتربطها صلات مزعومة بالنظام السابق، بالتعاون مع الميليشيات المحلية والتحريض على القتال بهدف إثارة الفتنة. وترتبط التوترات بين القبائل في غرب دارفور بالنزاع على الأراضي والموارد المائية وحقوق الرعي وبسنوات من تلاعب النظام السابق بالطوائف على أساس قبلي. وأما استمرار أعمال تهجير المساليت وغيرهم من النازحين فدليل على انعدام المساءلة ورسوخ الإفلات من العقاب باعتبارهما من العوامل الرئيسية التي تسهم في دورات العنف التي تشهدها دارفور. وكان ذلك الحادث الثاني من نوعه في سلسلة أعمال العنف في الجنينة هذا العام بين هذه الجماعات، والثالث منذ كانون الثاني/يناير 2020.

23 - وكان للاشتباكات أثر كبير على الأمم المتحدة وعلى دوائر العمل الإنساني ككل. ونتيجة للعنف، نقل 55 من موظفي الأمم المتحدة الدوليين والوطنيين، فضلا عن 24 موظفا دوليا ووطنيا من ست منظمات دولية غير حكومية، و 13 من معالي موظفي الأمم المتحدة الوطنيين، من الجنينة إلى زالنجي، وسط دارفور. وتوقفت العمليات الإنسانية حتى 15 نيسان/أبريل واستؤنفت الرحلات الجوية الإنسانية في 21 نيسان/أبريل. وبطلب من الحكومة الانتقالية، قامت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بإجلاء 93 شخصا إلى الخرطوم لتلقي العلاج.

24 - وخلال الفترة قيد الاستعراض، وقعت عدة حوادث إجرامية استهدفت الأمم المتحدة، بما في ذلك السرقة، واقتحام مرافق الأمم المتحدة، وإلقاء الحجارة، ونهب وسرقة ممتلكات الأمم المتحدة. وتعرضت عدة مواقع كانت في السابق تابعة لأفرقة العملية المختلطة للنهب أو التخريب.

جيم - الحالة الاجتماعية والاقتصادية

25 - رغم استمرار التحديات الاقتصادية التي ورد ذكرها في التقارير السابقة، مضت الحكومة الانتقالية قُدما في اتخاذ تدابير طموحة للإصلاح الاقتصادي. وقد رحب المجتمع الدولي بالتزامات الحكومة وإنجازاتها. غير أن المصاعب الاقتصادية لا تزال واقعا ملموسا لدى عموم السكان، حتى مع اتخاذ تدابير تدريجية للتخفيف من حدة الوضع الاجتماعي.

26 - وفي 21 شباط/فبراير، وحدت الحكومة الانتقالية سعر الصرف، معلنة بذلك عن التزامها القوي بمسار الإصلاح المتفق عليه في إطار البرنامج الذي يتابعه خبراء صندوق النقد الدولي. ومنذ توحيد سعر الصرف، ظلت العملة مستقرة إلى حد بعيد، وشكلت بذلك عاملا لبناء الثقة مع المستثمرين والشركاء الدوليين. وثمة خطوة رئيسية أخرى هي استعراض قانون البنك المركزي من قبل مجلس إدارة بنك السودان المركزي قبل تقديمه إلى وزارة العدل.

27 - وفي 26 آذار/مارس، أعلن البنك الدولي أن السودان سدد 1,15 بليون دولار من المتأخرات المستحقة للمؤسسة الدولية للتنمية من خلال قرض مرحلي من الولايات المتحدة سدده البنك الدولي بالكامل في اليوم نفسه. وقد مكنت تسوية المتأخرات من إعادة التعامل الكامل للسودان مع مجموعة البنك الدولي، مما يتيح إمكانية الحصول على 2 بليون دولار من منح التمويل المقدمة من المؤسسة الدولية للتنمية على مدى العامين المقبلين، مع توفير مبلغ 215 مليون دولار على الفور في شكل دعم للميزانية تمس الحاجة إليه للتخفيف من العبء المالي للبلد. وفي 23 نيسان/أبريل، وافق مجلس إدارة مجموعة مصرف التنمية الأفريقي على اقتراح بتصفية 413 مليون دولار من متأخرات القروض المستحقة على السودان. ووافقت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على تقديم قرض مرحلي لتسديد المتأخرات، وقدمت السويد منحة مالية بمبلغ 4,2 ملايين دولار لتغطية حصة السودان من أعباء العملية. وقامت الحكومة الانتقالية أيضا بالأعمال التحضيرية لمؤتمر باريس للمستثمرين الذي سيعقد في 17 أيار/مايو، ويستضيفه الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، حيث تواصلت الحكومة الانتقالية في هذا الصدد مع أوساط الأعمال، وحددت المشاريع الرئيسية في القطاعات ذات الأولوية، ونسقت مع البلد المضيف.

28 - وفي 23 و 26 آذار/مارس، ناقش المجلسان التنفيذيان للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي الوثيقة الأولية في إطار المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وأثنى المجلسان على الحكومة الانتقالية لالتزامها المستمر بالإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية في ظل ظروف صعبة. واتفقا أيضا على أن السودان يمكن أن يكون مؤهلا للحصول على المساعدة في إطار المبادرة، وأنه سيكون مؤهلا للتخفيف من عبء ديونه رهنا بالوفاء بالمتطلبات المحددة في إطار المبادرة. وفي 17 شباط/فبراير، استأنف السودان عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية - وهي خطوة رحبت بها تلك المنظمة في 17 آذار/مارس، مؤكدة دعمها الكامل لبرنامج الإصلاح.

29 - وأطلقت الأمم المتحدة وشركاؤها عدة مبادرات إنمائية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقدمت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية معدات تكنولوجيا المعلومات لمراكز التدريب المهني في ولاية الخرطوم بدعم من الاتحاد الأوروبي؛ وأطلق برنامج الأغذية العالمي برنامجا للتغذية في المدارس من المنتظر أن يغطي البلد بأسره وأن يساعد على تحقيق الاستقرار في التعليم؛ ووافق البنك الدولي على تمويل إضافي قدره 420 مليون دولار لبرنامج دعم الأسرة في السودان بهدف التخفيف من الأثر الاجتماعي للإصلاحات الاقتصادية الجارية (210 ملايين دولار من المنح المقدمة قبل تصفية المتأخرات، و 210 ملايين دولار من موارد المانحين)، ليصل مجموع التمويل الموجه للبرنامج إلى 820 مليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك، عرضت الولايات المتحدة تقديم 000 300 طن من القمح حتى نهاية عام 2021 لمعالجة النقص.

30 - وشملت إعلانات الاستثمار في السودان خلال الفترة المشمولة بالتقرير استثمارا بقيمة 400 مليون دولار في مشاريع زراعية من جانب الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. وبُحث موضوع التعاون التجاري والاستثماري مع جنوب السودان ومصر والمملكة العربية السعودية

والولايات المتحدة (بما في ذلك دخول مصارف البلد إلى السودان وإنشاء مجلس الأعمال الأمريكي السوداني) واليابان.

31 - وفي الوقت نفسه، ظلت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية تتدهور. فقد ظل التضخم مرتفعا، مما أثر بشكل غير متناسب على أفقر الفئات، حيث ارتفع التضخم السنوي ليصل إلى 341,8 في المائة في آذار/مارس، من 330,8 في المائة في شباط/فبراير. ولاحظت رابطة الأطباء السودانيين زيادة في أسعار الأدوية المستوردة، تتراوح بين 464 و 691 في المائة، مما يزيد من نقص الأدوية. وظلت الظروف المعيشية حرجة، حيث ظل التضخم مصحوبا بنقص في الوقود والغذاء. وفي 23 آذار/مارس، أفاد اتحاد المخابز في ولاية الخرطوم أن 40 في المائة من المخابز أغلقت أبوابها بسبب نقص في الدقيق المدعوم رغم منحة الدقيق المقدمة من الولايات المتحدة. وفي 2 نيسان/أبريل، رفعت الحكومة الانتقالية سعر البنزين إلى 150 جنيها سودانيا من 122 جنيها للتر الواحد في ضوء ارتفاع الأسعار على الصعيد الدولي وفي محاولة لخفض التضخم. واستجابة للظروف الاجتماعية والاقتصادية المزرية، وقعت إضرابات واحتجاجات في عدة مناسبات.

32 - وفي خطوة نحو الشروع في الحد من تدخل الجيش في الحياة الاقتصادية، وافقت إحدى أكبر الشركات العسكرية، وهي منظومة الصناعات الدفاعية، في 17 آذار/مارس، على تسليم تدريجي للعمليات المدنية إلى وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، بهدف تحويل تلك العمليات في نهاية المطاف إلى شركة عامة الملكية.

دال - الحالة فيما يتعلق بحماية المدنيين وحقوق الإنسان وسيادة القانون

33 - في أعقاب اندلاع القتال بين قبيلتي المساليت وعرب الرزيقات في الجنينة في أوائل نيسان/أبريل، أعرب قادة الحركات المسلحة في دارفور والمسؤولون المحليون والموقعون على اتفاق جوبا للسلام عن القلق إزاء تقاعس الحكومة الانتقالية فيما يتعلق باستعادة النظام والإسراع بنشر قوات الحماية في دارفور، على النحو المنصوص عليه في الخطة الوطنية لحماية المدنيين. فلم يكن هناك خلال اليومين الأولين من الاشتباكات أي تدخل للقوات الحكومية، بينما كانت حاضرة في الجنينة وقت وقوع أعمال العنف.

34 - غير أن اندلاع العنف في هذه المرة الأخيرة دفع الحكومة الانتقالية إلى اتخاذ ثمانية تدابير حاسمة لتعزيز الأمن، بعضها مستمد من اتفاق جوبا للسلام. ومن هذه التدابير إصدار الأمر بإنشاء ونشر قوات الأمن المشتركة؛ وتفعيل الترتيبات الأمنية الانتقالية وما تقتضيه من لجان معنية بوقف إطلاق النار؛ ومنع مظاهر الوجود المسلح في المدن، بما في ذلك من خلال إدارة الأسلحة والذخائر؛ ومعالجة الحالة الإنسانية الملحّة في غرب دارفور. والحكومة الانتقالية والحركات المسلحة الموقعة مسؤولة عن تنفيذ هذه التدابير.

35 - واستمرت جهود الحكومة الانتقالية للنهوض بالإصلاحات المؤسسية والقانونية، وإن بوتيرة معتدلة. ففي 17 آذار/مارس، أصبح السودان البلد الخمسين الذي يصدق على البروتوكول الملحق باتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالعمل الجبري أو الإلزامي لعام 1930 (رقم 29)، كما صدق على اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم لعام 1948 (رقم 87). واعتُمدت في 24 نيسان/أبريل قوانين توفر الأساس التشريعي للجنة العدالة الانتقالية ولجنة السلام ولجنة مكافحة الفساد، في حين لا يزال اعتماد القانون المتعلق بلجنة حقوق الإنسان معلقا. وقدم كل من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم للحكومة الانتقالية في استضافة مشاورات بشأن مشاريع القوانين المتعلقة بإنشاء لجنة حقوق

الإنسان ولجنة العدالة الانتقالية. وتكتسي هذه المشاورات أهمية خاصة في وقت لم يُشكل فيه بعد المجلس التشريعي الانتقالي. وظلت الأصوات ترتفع مطالبة بإعمال المساءلة عن الجرائم الخطيرة المتصلة بالنزاع، بما في ذلك المطالبة بتسليم أعضاء النظام السابق، بمن فيهم الرئيس السابق، إلى المحكمة الجنائية الدولية لما ارتكبوه من جرائم في دارفور.

36 - وفي 28 آذار/مارس، قام وزير الداخلية بتغيير مدير شرطة ولاية الخرطوم، بعد تعرضه لانتقادات الرأي العام بسبب تصريحاته المزعومة التي دعا فيها إلى إعادة العمل بقانون النظام العام لمكافحة الجريمة. وجاءت تعليقاته في أعقاب مقتل فتاة في سن الرابعة عشرة، وبعد أن نقلت التقارير أخبار حوادث تعرضت فيها نساء للضرب بالسياط في الشوارع على أيدي معتدين مجهولين. وكانت الحكومة الانتقالية قد ألغت في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 قانون النظام العام، حيث كان يضر بالنساء بشكل غير متناسب. وقال النائب العام إنه سيتخذ إجراءات ضد أي شخص يحاول تنفيذ القانون موضوع الإلغاء.

هاء - الحالة الإنسانية

37 - لقد ظلت الحالة الاقتصادية الهشة والنزاع القبلي في دارفور واللاجئون الإثيوبيون في الشرق من مسببات الاحتياجات الإنسانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. كما ظلت جائحة مرض كورونا (كوفيد-19) تحديا قائما، حيث أثرت على حياة ضعاف الحال من السودانيين واللاجئين وعلى سبل عيشهم. واستمر ارتفاع أسعار المواد الغذائية في ظل استفحال التضخم، الأمر الذي اشتدت معه حالة انعدام الأمن الغذائي. ففي شباط/فبراير، وعلى الرغم من أن موسم الحصاد كان جيدا، بلغت كلفة سلة من الأغذية المحلية 149 جنيها سودانيا، بزيادة نسبتها 21 في المائة مقارنة بالشهر السابق، وبنسبة 206 في المائة عن الفترة نفسها من عام 2020. ومن المرجح أن يؤدي تخفيض قيمة العملة في الآونة الأخيرة إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأجل القريب.

38 - لقد فر ما يقرب من 000 237 شخص من منازلهم منذ مطلع عام 2021 بسبب ما تتناقله التقارير من نزاعات قبلية في ولايات غرب وشمال وجنوب دارفور، حسب معلومات المنظمة الدولية للهجرة. ويمثل ذلك زيادة كبيرة مقارنة بعام 2020 عندما بلغ عدد النازحين الجدد حوالي 000 58 شخص في دارفور. وفي غرب دارفور، قدمت الجهات الفاعلة في العمل الإنساني المساعدة للمتضررين من النزاع بين قبائل المساليت والقبائل العربية في منتصف كانون الثاني/يناير، والذي كان قد أدى إلى تشريد 000 109 شخص في الجنينة ومحيطها.

39 - وأدى تجدد القتال في الجنينة في مطلع نيسان/أبريل إلى نزوح ما يقدر بنحو 000 65 شخص التحقوا لأزل مرة بصفوف النازحين. وقام بعض الشركاء في العمل الإنساني بتعليق العمليات مؤقتا بسبب الحالة الأمنية، ولكنهم استأنفوها اعتبارا من 15 نيسان/أبريل. وبحلول 29 نيسان/أبريل، كان حوالي 000 104 شخص قد تلقوا أغذية لحالة الطوارئ، وحصل نحو 000 65 شخص على خدمات الرعاية الصحية، وتشمل 000 2 شخص مواد غير غذائية في مدينة الجنينة، في حين تسلم 500 9 شخص من النازحين مواد غير غذائية خارج الجنينة. وظل الزحام في نقاط تجمع النازحين، فضلا عن الحاجة إلى إيجاد حلول لإعادة توطين النازحين أو لإعادتهم طوعا، من الأولويات التي يتعين معالجتها.

40 - لقد شـهدت ولاية جنوب دارفور نزاعات قبلية متزايدة منذ بداية العام. وكانت آخر موجة من النزوح بسبب النزاع في 30 آذار/مارس، عندما أفادت مفوضية العون الإنساني التابعة للحكومة بأن حوالي 800 2 شـخص فروا من بلدات قريضـة وشـرق الجبل وتلس. وجاء ذلك في أعقاب موجة نزوح سـابقة بسـبب النزاع القبلي في شـرق جبل مرة في كانون الثاني/يناير وشـباط/فبراير. وتم إيصـال الأغذية إلى 000 13 من النازحين و 000 13 من السكان، ووزعت مواد غير غذائية على 360 1 شخصا، كما قدمت خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة والتغذية.

41 - واسـتمر وصـول اللاجئين من منطقة تيغراي الإثيوبية إلى شـرق السـودان، وإن كان بمعدل أبطأ. ففي الفترة بين شـباط/فبراير ونيسـان/أبريل، ، فر 599 2 لاجئا إثيوبيا من تيغراي إلى السودان. ومنذ كانون الثاني/يناير، نقل 609 20 لاجئين إثيوبيين إلى ملجأ الطنيدبة، بعد أن بلغ مخيم أم راكوبة طاقته القصـوى، حيث يستضـيف حاليا 573 20 شـخصـا. وعلاوة على ذلك، وصـل منذ 15 شـباط/فبراير 699 6 شـخصـا من منطقة بني شـنقول - قومز الإثيوبية إلى ولاية النيل الأزرق بسـبب العنف القبلي، واسـتقروا في سـتة مواقع، هي يابجر وميزا ومنجلنغ والديم سعد ومقنو وشمفوز، وبذلك ارتفع العدد الإجمالي للإثيوبيين الوافدين إلى ولاية النيل الأزرق إلى 209 7 فرد منذ تشـرين الثاني/نوفمبر 2020. ومنذ منتصـف آذار/مارس، كاد التدفق أن يتوقف. وتلقى حوالي 000 1 شخص المساعدة الغذائية والخدمات الصحية والمياه. وأعلن مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين خطة استجابة مشتركة بين الوكالات لعام 2021 وطلب 574 مليون دولار لمساعدة أكثر من مليون لاجئ في السودان.

42 - وقد ارتفع عدد حالات الإصـابة بكوفيد-19 منذ أوائل آذار/مارس. ففي 1 أيار/مايو، وصـل عدد الحالات المؤكدة إلى 648 33 حالة، مع 365 2 حالة وفاة بسبب الجائحة. وتدعم منظمة الصـحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وزارة الصحة بخطة مدتها ثلاثة أشهر للتصدي للجائحة. وفي 3 آذار/مارس، تلقى السـودان أكثر من 000 800 جرعة من لقاح أسـترازينيكا من خلال مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي. وأسبوعا بعد ذلك، أي في 10 آذار/مارس، شرعت وزارة الصحة في تنفيذ برنامج للتطعيم من كوفيد-19 بهدف تغطية 20 في المائة من سكان البلد بحلول أيلول/سبتمبر 2021.

واو - الأمن المناخي

43 - لا يزال السودان شديد الهشاشة إزاء الأزمة المناخية، حيث يُصنف من ضمن أكثر البلدان تضررا في العديد من المؤشـرات العالمية. ومن المتوقع أن ترتفع درجات الحرارة فوق المتوسـط العالمي، كما يُتوقع أن تزداد الفيضـانات والجفاف من حيث وتيرتها وشـدتها في السـنوات المقبلة. ففي عام 2020، ألحقت فيضـانات، هي الأسـوأ من نوعها خلال ثلاثة عقود، أضـرارا أو دمرت منازل ما يقرب من 000 830 شـخص، وتسـببت في وفاة أكثر من 120 شـخصـا. ومن شـأن أنماط المناخ القصـوى أن تؤثر بقوة على القطاع الزراعي، مع ما قد يترتب على ذلك من عواقب مدمرة على سبل العيش والأمن الغذائي في البلد.

44 - ومن المرجح أيضـا أن يتأثر السـلام والأمن في السودان سلبا بآثار الأزمة المناخية، حيث إن ندرة المياه وفقدان سـبل العيش يمكن أن يزيدا من حدة التنافس على الموارد الطبيعية ويؤديا إلى المزيد من موجات النزوح والهجرة المرتبطة بانعدام الأمن في البلد. وتبحث البعثة المتكاملة في الوقت الحالي سـبل تحليل ومعالجة المخاطر الأمنية المتصـلة بالمناخ وبناء قدرة الولايات والمجتمعات المحلية السـودانية على الصـمود للتغلب على الضـغوط المناخية والتكيف معها والتعافي منها. وبتمكين المرأة والشـباب، بما في ذلك

في مجالي إدارة الموارد الطبيعية وتسوية النزاعات المحلية، يمكن تعزيز قدرات الصمود البالغة الأهمية في ظل تغير أنماط كسب العيش بسبب تغير المناخ.

ثالثا - معلومات مستكملة عن إنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان وأنشطة البعثة

45 - لقد وصلت البعثة المتكاملة إلى مرحلة امتلاك القدرة التشغيلية الأولية. ويوجد حاليا على أرض الميدان الممثل الخاص ورؤساء أقسام جميع الوحدات الفنية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نائبة الممثل الخاص، وهي أيضا المنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية، خردياتا لو ندياي، استلمت مهامها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في منتصف آذار/مارس. وتم نشر 11 من أفراد الشرطة المنتدبين ووصل خبيران من القدرة الشرطية الدائمة باعتبارهم الفريق المتقدم للبعثة المتكاملة واستمرت في عام 2021 عمليات التوظيف والاستقدام في الوظائف الوطنية والدولية ذات الأولوية. ففي 1 أيار/مايو، كان 12 موظفا وطنيا و 62 موظفا دوليا إما يزاولون مهامهم بالفعل في السودان أو في طريقهم إليه. ولا تزال البعثة المتكاملة تبذل قصارى جهدها لتحقيق التنوع الجغرافي والتوازن بين الجنسين في السنة الأولى من عملها.

46 - ويجري نقل أصول نافعة، مثل المواد الهندسية ومعدات الاتصالات والمركبات، من العملية المختلطة إلى البعثة المتكاملة. وأصبح مقر البعثة المتكاملة في الخرطوم جاهزا بالكامل، وسيُدمج فيه مكتب الاتصال السابق للعملية المختلطة في الخرطوم لاستيعاب عدد متزايد من الموظفين على نحو أفضل. وقد اختُتمت الأعمال التحضيرية لنشر موظفي البعثة المتكاملة في المكاتب الإقليمية والمكاتب الفرعية في الفاشر وكسلا وكادقلي وزالنجي ونيالا. والعمل جار في الوقت الراهن لاستيعاب موظفي البعثة المتكاملة في نفس أماكن العمل مع فريق الأمم المتحدة القطري في كاودا والدمازين وبورتسودان.

47 - وسافر الممثل الخاص إلى ولايتي كسلا والبحر الأحمر في الجزء الشرقي من السودان، في أول مهمة له خارج الخرطوم، في 17 و 18 آذار/مارس. وقد اجتمع هناك بالواليين والسلطات المحلية الأخرى، وزعماء القبائل، ومسؤولي الجامعات، وقادة المجتمع المدني، ورجال الأعمال الشباب، والجماعات النسائية، وغير هؤلاء من الجهات صاحبة المصلحة. وأعرب المحاورون عن مشاعر الإحباط من التهميش العميق الذي يطال المنطقة الشرقية منذ عقود، وسلطوا الضوء على الاحتياجات والتحديات الإنسانية والإنمائية الكبيرة. وشددوا أيضا على الحاجة إلى بناء القدرات فيما يتعلق بالمشاركة المدنية والأحزاب السياسية، فضلا عن أهمية العمل على جعل اتفاقات السلام الشاملة تحقق فوائد ملموسة. كما سلطوا الضوء على الجهود الجارية التي يقودها الزعماء المحليون لتشجيع الحوار والمصالحة ومنع النزاعات القبلية.

48 - وسافر الممثل الخاص أيضا إلى دارفور في الفترة من 28 إلى 30 آذار/مارس، على رأس وفد متكامل ضم ممثلين من فريق الأمم المتحدة القطري للتعرف على الاحتياجات والتحديات المتصلة بحماية المدنيين، وانتشار قوات الحماية الحكومية، وتنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين، ومناقشة الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تقدم الدعم. وكان من بين المحاورين سلطات الولايات، ولجان أمن الولايات، ولجان حماية المدنيين على مستوى الولايات، وشيوخ القبائل، والجماعات النسائية، وممثلو الشباب، ومنظمات المجتمع المدني، والنازحون في أربع من ولايات دارفور الخمس. وشدد المحاورون على الحاجة

إلى الأمن والفرص الاقتصادية وإعمال العدالة والمساءلة عن فظائع الماضي، والمساواة في الحقوق، وأهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية.

49 - وفي 25 و 26 آذار/مارس، قام عنصر الإجراءات المتعلقة بالألغام التابع للبعثة المتكاملة بزيارة إلى أولو بولاية النيل الأزرق، بمعية المركز القومي السوداني لمكافحة الألغام، لتقييم حالة التلوث بالذخائر المتفجرة وإنشاء هيكل تنسيق مشترك. والتقى الفريقان بممثلي الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال/فصيل مالك عقار على أرض الميدان، ونوقشت إمكانية تقديم الدعم من البعثة المتكاملة للشروع في بذل جهود تنسيق مشتركة وفي تعزيز مبادرات بناء الثقة. وبالإضافة إلى ذلك، حدد الفريق المهام العاجلة المتعلقة بتطهير الطريقين الرئيسيين المؤديين إلى أولو، وحدد أنواع الأصول المطلوبة استعدادا لعملية نشر أفرقة الإجراءات المتعلقة بالألغام المزمع تنفيذها.

50 - وواصلت البعثة المتكاملة وضع خططها لدعم قوة الشرطة السودانية، ضمن سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. ففي 24 و 25 آذار/مارس، عقدت الوحدة الاستشارية للشرطة التابعة للبعثة حلقة عمل مع قوات الشرطة السودانية لبحث أفضل السبل لجعل المفهوم العام للعمليات الذي تأخذ به الوحدة داعما لقوة الشرطة السودانية. وحضر حلقة العمل أكثر من 20 من كبار ضباط الشرطة، وتناولت حلقة العمل جوانب من مسؤوليات قوات الشرطة السودانية فيما يتعلق بتنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين. وطلب وزير الداخلية نشر المزيد من أفراد شرطة الأمم المتحدة المنتدبين للمساعدة في بناء القدرات في مجال تعزيز حماية المدنيين.

51 - وتمشيا مع ولاية المساعدة الانتخابية المنوطة بالبعثة المتكاملة، وعملا بطلب من السلطات الوطنية للحصول على الدعم، زارت بعثة لتقييم الاحتياجات الانتخابية السودان في الفترة من 5 إلى 23 نيسان/أبريل. وضمت البعثة ممثلين لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعُقدت اجتماعات مع طائفة واسعة من المحاورين، منهم ممثلون للسلطات الوطنية والأحزاب السياسية ووسائط الإعلام والمجتمع المدني والمجموعات النسائية وأعضاء من الجهات المانحة، إضافة إلى وكالات شتى من وكالات الأمم المتحدة. وعملت بعثة تقييم الاحتياجات على استعراض ومناقشة البيئة الانتخابية العامة في السودان، فضلا عن الإطار القانوني والمؤسسي الذي يمكن أن يؤطر أي عملية انتخابية ومختلف احتياجات أصحاب المصلحة الرئيسيين. وستقدم البعثة توصياتها إلى الشركاء السودانيين بشأن المعايير والطرائق التي يمكن للأمم المتحدة أن تقدم من خلالها الدعم التقني اللازم لإجراء عملية مملوكة وطنيا وبقيادة وطنية، وستحدد الخطوات التحضيرية اللازمة لتمكين كيانات الأمم المتحدة من الاستعداد بشكل أفضل لتقديم الدعم الانتخابي التقني، كلما تعين.

رابعا - التعاون الإنمائي

52 - لقد ظل التخطيط للسياسات الهامة يمهد الطريق للتنمية الاقتصادية المستدامة في السودان. وبالإضافة إلى خطة عمل الحكومة الانتقالية، تعمل وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي على إعداد برنامج ثلاثي السنوات لتحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية، بدعم من فريق الأمم المتحدة القطري. وتعمل الحكومة الانتقالية حاليا على وضع اللمسات الأخيرة على ورقة استراتيجية للحد من الفقر كان قد شُرع فيها في عام 2017 ولكن توقف التقدم في هذا الصدد في وقت لاحق بسبب التطورات السياسية في التي شهدها البلد.

وتعمل الأمم المتحدة لمواءمة برامجها مع رؤية الحكومة الانتقالية كما ترد في وثائق التخطيط هذه، وكذلك لتوسيع نطاق عملها في دعم العملية الانتقالية.

53 - وتحقيقا لهذه الغاية، واصلت البعثة العمل مع فريق الأمم المتحدة القطري لوضع إطار برنامجي يكفل الأخذ بنهج متكامل فيما تقوم به الأمم المتحدة من عمل دعما للولاية المنوطة بالبعثة المتكاملة. ويهدف الإطار إلى التوفيق بين البرامج القائمة والمستقبلية، لضمان الانسجام في تخطيط الأنشطة المستهدفة على نطاق السودان، على الصعيدين الوطني ودون الوطني. وأما برنامج صنع السلام وبناء السلام وتحقيق الاستقرار في السودان فيتمحور حول أربع ركائز استراتيجية تتماشى مع الولاية المنوطة بالبعثة المتكاملة، وهي: الانتقال السياسي، وتنفيذ عمليات السلام، وبناء السلام، وسيادة القانون وحماية المدنيين، وتنسيق المساعدة الإنمائية. وقد نوقش مشروع الوثيقة في 12 نيسان/أبريل مع اللجنة الوطنية المعنية بالتنسيق مع الأمم المتحدة التابعة للحكومة الانتقالية، التي تضم ممثلين لجميع الوزارات المعنية. وستتواصل المناقشات بمزيد التفصيل ضمن الأفرقة العاملة. وتجري الأمم المتحدة أيضا مشاورات بشأن الهيكل الإداري لشباك بناء السلام وتحقيق الاستقرار في الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء التابع لبرنامج تمويل السودان، لضمان الاتساق على نطاق المنظومة بين البعثة وشركائها من فريق الأمم المتحدة القُطري، فضلا عن خطوط إضافية للمساءلة عن النتائج على أعلى مستوى من قيادة البعثة.

54 - ولتعزيز المزيد من المواءمة بين تخطيط وتنفيذ الدعم الإنمائي والدعم المقدم في بناء السلام، يجري العمل أيضا في الوقت الراهن على إنشاء المحفل الوطني السوداني للتنمية الذي سيكون آلية وطنية لتنسيق المساعدة الإنمائية تحت قيادة الحكومة الانتقالية، وفقا للمبادئ العالمية الناظمة للتعاون الإنمائي الفعال. وستشمل الآلية المزمع إنشاؤها ثلاثة مستويات. فالمستوى الأعلى سيكون على رأسه رئيس الوزراء، إلى جانب شركاء من المجتمع الدولي. وأما المستوى الاستراتيجي، حيث يرأس الاجتماعات وزير المالية والتخطيط الاقتصادي، فسيكون منتدى لحوار السياسات بشأن فعالية التعاون الإنمائي في ضوء الدعم الذي يتيحه بوجه عام لتنفيذ خطة التنمية الوطنية. وسيتم إنشاء عدد من الأفرقة العاملة المواضيعية أو القطاعية، تتماشى مع الأولويات الوطنية وتتيح محفلا لمناقشة أعمال التخطيط وتحديد الأولويات على المستويين القطاعي والمتعدد القطاعات في سياق الخطط الاستراتيجية والبرامج الإنمائية. وستكون هذه الأفرقة العاملة مسؤولة أيضا عن تقديم الدعم في إعداد وتنفيذ استراتيجيات قطاعية.

خامسا - المعايير

55 - طلب مجلس الأمن في قراره 2524 (2020) أن يقدم الأمين العام تقريرا عن تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، وأن يضع ما يتصل بذلك من معايير ومؤشرات واضحة وقابلة للقياس لتتبع التقدم الذي تحرزه البعثة المتكاملة قياسا على أهدافها الاستراتيجية، وللتمكين من التخطيط المبكر لإعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة في السودان مستقبلا تمشيا مع تطور الحالة.

56 - وبعد إجراء مشاورات مع فريق الأمم المتحدة القطري والحكومة الانتقالية، تم تحديد ما مجموعه 20 معيارا و 107 مؤشرات (انظر المرفق الأول) لقياس التقدم المحرز في تنفيذ الأولويات الاستراتيجية التسع على نطاق الركائز الأربع لولاية البعثة المتكاملة.

57 - وسـتعمل البعثة المتكاملة مع فريق الأمم المتحدة القطري والحكومة الانتقالية من أجل وضـع خط أسـاس وأهداف لتلك المعايير في الربع الثاني من عام 2021 للبدء في تتبع التقدم المحرز. وقد تُعدَّل عندئذ بعض المؤشرات، مع قيام البعثة والفريق القطري، بالتشاور مع الشركاء الوطنيين، بوضع إطار استراتيجي كامل ومتكامل. وستعمل البعثة المتكاملة مع الشركاء على جمع الأموال والتخطيط وتخصيص الموارد وتتبع تحقيق هذه المعايير. كما أنها ستسعى، بالتشاور مع فريق الأمم المتحدة القطري والحكومة الانتقالية، إلى إنشـاء آلية قوية للرصـد وجمع البيانات من أجل تتبع التقدم المحرز في ضـوء المعايير، بالاعتماد على الآليات القائمة لجمع البيانات.

58 - وتعكس المعايير الأسـاس المبدئي لتحديد الأولويات الحاسـمة على نطاق المنظومة التي سـتعمل كيانات الأمم المتحدة في السودان على بلوغها بصورة جماعية خلال المرحلة الانتقالية، تمشيا مع ولايات كل منها ومجالات خبرتها. وسـتسـعى البعثة المتكاملة إلى التركيز على مهامها السـياسـية والاسـتشـارية، مع الاسـتفادة في الوقت ذاته من الخبرة العميقة التي تتمتع بها قدرات فريق الأمم المتحدة القطري الأكثر تركيزا من الناحية التشغيلية كل في مجال اختصاصه. ومن شأن هذا النهج المتكامل والمصمَّم بمعايير محددة الذي يستخدم المزايا النسبية لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها أن يتيح اتخاذ إجراءات أكثر تنسيقا لكفالة تحقيق المعايير بما يتماشى مع أولويات النظراء الوطنيين.

سادسا - ملاحظات

59 - لا تزال عملية الانتقال في السودان تواجه تحديات كبيرة، حتى في الوقت الذي تسعى فيه الحكومة الانتقالية إلى المضي قدما في الإصلاحات الرئيسية. ويؤدي إنشاء المؤسسات الانتقالية المتبقية دورا حاسما في النهوض بالانتقال السـياسـي الشـامل ومعالجة التحديات القائمة منذ أمد بعيد. وإنني أحث السـلطات الانتقالية على التعجيل بتشـكيل المجلس التشـريعي الانتقالي، الذي تمثَّل فيه المرأة بنسـبة 40 في المائة، واللجان والهيئات المعنية المنبثقة عن الوثيقة الدستورية واتفاق جوبا للسلام.

60 - ويشكل إنشاء اللجنة الوطنية العليا وتشكيل أربع لجان فرعية من أصل خمس لجان فرعية لمتابعة تنفيذ اتفاق جوبا للسـلام خطوات جديرة بالترحيب. وعلى الرغم من هذه الجهود المبذولة، لا يزال التقدم المحرز بطيئا للغاية. وثمة حاجة ماسـة إلى بذل جهود منسـقة ومتضـافرة للتعجيل بتنفيذ الاتفاق من جانب الحكومة الانتقالية والموقعين عليه، بدعم من المجتمع الدولي والجهات الضـامنة للاتفاق. وتُحث الحكومة الانتقالية على أن تعطي الأولوية لتنفيذ الترتيبات الأمنية المنصـوص عليها في الاتفاق، بما في ذلك تفعيل آليات وقف إطلاق النار.

61 - ومما يبعث على قلق بالغ تكرار العنف في دارفور وفي أماكن أخرى. وتذكرنا الأحداث الأخيرة في الجنينة بمأساة الخسائر التي ما زال المدنيون يتكبدونها في غياب السلام والاستقرار. ويجب على الحكومة الانتقالية أن تفعل المزيد لحماية مدنييها بفعالية، على الرغم من التحديات الهائلة التي تواجهها في هذه الفترة الانتقالية. وينبغي عند القيام بذلك إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات ووجهات نظر النساء والفتيات اللاتي غالبا ما يشكلن أشد الفئات ضعفاً أثناء النزاع.

62 - وفي هذا الصـدد، يلزم الإسـراع بتنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين، بهدف تهيئة بيئة حمائية تراعي المنظور الجنسـاني لجميع السـودانيين. ويجب على السـلطات الانتقالية والموقعين على اتفاق جوبا

للسلام أن يكفلوا نشر قوات الحماية المشتركة دون تأخير. ويشكل إعلان السلطات الانتقالية مؤخرا عن اتخاذ ثمانية تدابير لتعزيز حماية المدنيين خطوة إيجابية. وسيكون تنفيذ هذه التدابير في الوقت المناسب أمرا حاسما أيضا.

63 - ويمثل إعلان المبادئ الذي وقّعه رئيس المجلس السيادي الفريق أول عبد الفتاح البرهان وقائد الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال/فصيل عبد العزيز الحلو، وكذلك التزامهما ببدء المفاوضات، تطورا جديرا بالترحيب. وهذه خطوات هامة يمكن أن تسهم في تحقيق سلام شامل ودائم في السودان. والبعثة المتكاملة مستعدة لدعم جميع الجهود المبذولة في هذا الصدد.

64 - ولن يكتمل السلام في السودان إلا بعد أن تتوقف جميع النزاعات. ويستلزم ذلك قيام الحركات المسلحة التي لا تزال خارج نطاق عملية السلام بإظهار روح القيادة والالتزام بالمفاوضات التي من شأنها أن تؤدي إلى سلام شامل ومستدام في السودان. وفي ظل الآفاق الجديدة للسلام التي أتاحها اتفاق جوبا للسلام، من الأهمية بمكان معالجة عواقب هذه النزاعات. ويشمل ذلك إيجاد حلول مستدامة لمحنة أكثر من 2,5 مليون نازح، بدعم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وكجزء من إيجاد حل دائم للنزاعات في السودان، ينبغي للحكومة الانتقالية أن تعزز آليات المصالحة والعدالة الانتقالية.

65 - ومع استمرار الجهود الرامية إلى توطيد السلام في السودان، يجب إعطاء الأولوية لضمان مشاركة المرأة وإدماجها بصورة مجدية. ومن المهم أن تواصل الحكومة الانتقالية تلبية مطالب النساء السودانيات والوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بمسألة التمثيل بموجب الوثيقة الدستورية. ويساورني القلق أيضا إزاء مستوى العنف ضد المرأة في المجالين الخاص والعام. ويذكرنا ذلك بأنه لا يزال يتعين اتخاذ الخطوات الكافية لتهيئة بيئة حمائية تحترم الحقوق الكاملة للمرأة على قدم المساواة. ومن الأهمية بمكان تفعيل إطار للتعاون مع الأمم المتحدة لمنع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والتصدي ، وكذلك إنشاء لجنة المرأة والمساواة بين الجنسين في إطار جهود الإصلاح القانوني الأوسع نطاقا.

66 - ويشكل تسديد متأخرات البلد التي يحتفظ بها البنك الدولي تطورا هاما نحو إطلاق الدعم المالي الذي تشتد الحاجة إليه، مما يجعل السودان أقرب إلى نقطة اتخاذ القرار في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وفي ضوء الظروف الصعبة للغاية، ينبغي الإشادة بالحكومة الانتقالية لاستمرار التزامها بتنفيذ إصلاحات اقتصادية ومؤسسية صعبة. وإنني أرحب بالدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية لمساعدة السودان على تسديد متأخراته وتوفير الحماية الاجتماعية. وستظل مثابرة الحكومة الانتقالية في جهودها الإصلاحية وهي تتجه إلى نقطة اتخاذ القرار في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون أمراً أساسياً، مع إعطاء الأولوية في نفس الوقت لتوفير الدعم للسكان لتلبية احتياجاتهم الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة ولمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وفي الوقت نفسه، يجب على المجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم في هذا المنعطف الحاسم في تاريخ البلد.

67 - ومما يستحق الثناء التدابير الجارية التي تتخذها السلطات السودانية للتصدي لجائحة كوفيد-19، على أنها لا تزال تحظى بمساعدة الأمم المتحدة. وسيظل السودان بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي في تقديم المساعدات المنقذة للأرواح، بما في ذلك تخفيف الآثار الاقتصادية ومعالجة العواقب الإنسانية. ويجب أن تعيد الجائحة تركيز الاهتمام على معاناة أشد الفئات ضعفا.

68 - وتبعث التوترات بين السودان وإثيوبيا بشأن منطقة الفشقة على قلق بالغ. وأحث قيادة البلدين على اتخاذ خطوات ملموسة لتهدئة الوضع وإيجاد طريقة سلمية للمضي قدما في حل هذه القضية، بما يخدم مصالح البلدين. وسأواصل استطلاع الفرص المتاحة لتشجيع التوصل إلى حل سلمي، بالتعاون مع الشركاء الرئيسيين، بما في ذلك على الصعيد الإقليمي.

69 - وأشكر أيضا ممثلي الخاص فولكر بيرتس، والموظف المسؤول بالنيابة عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، مبايي باباكار سيسي، وجميع موظفي الأمم المتحدة في السودان على تفانيهم وجهودهم الدؤوبة، حيث يعملون في ظل ظروف صعبة، دعما للسودان وشعبه.

المرفق الأول: المعايير والمؤشرات

	المعايير	*المؤشرات*
الأولوية الاستراتيجية 1: دعم الاستقرار السياسي	• اتسام المؤسسات الانتقالية السودانية بكونها شاملة للجميع ومشاركتها في الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق الحكم الديمقراطي والسلام المستدام وأهداف الانتقال السياسي على النحو المبين في الوثيقة الدستورية، بما في ذلك العملية الدستورية، والتعداد السكاني، والانتخابات، واتفاق جوبا للسلام	• عدد الاجتماعات والحوارات والجلسات التي تعقد مع الجهات الفاعلة في الدوائر السياسية والمجتمع المدني لدعم العملية الدستورية • صياغة الدستور من خلال عملية شاملة • الاتفاق على الإطار الزمني للانتخابات • إجراء تعداد للسكان وفقا لمعايير أفضل الممارسات الدولية
	• مشاركة المرأة مشاركة مجدية في عمليات صنع القرار وتوجيهها لتلك العمليات في سبيل تحقيق أهداف الوثيقة الدستورية.	• عدد النساء في هيئات صنع القرار الرئيسية والمؤسسات والعمليات الانتقالية
	• اشتراك أصحاب المصلحة الوطنيين، بمن فيهم الشباب والمجتمع المدني، في تحقيق أهداف الوثيقة الدستورية التي تفضي إلى الحكم الرشيد والمؤسسات الانتقالية المتجاوبة	• عدد الاجتماعات التي يشارك فيها الشباب • عدد الاجتماعات التي يشارك فيها المجتمع المدني
الأولوية الاستراتيجية 2: دعم عمليات وضع الدستور والانتخابات وتعداد السكان	• صياغة دستور يفي بالمعايير المعترف بها دوليا ويعزز الحكم الرشيد والحقوق الأساسية لجميع السودانيين والمساواة بين الجنسين وسيادة القانون، واعتماده على إثر عملية شاملة بمشاركة مجدية من جانب المرأة، بما يتماشى مع الوثيقة الدستورية والتزامات السودان الدولية بموجب معاهدات حقوق الإنسان	• النسبة المئوية للنساء اللائي يشكلن هيئة صياغة الدستور • اجتماع هيئة صياغة الدستور بممثلي جميع مناطق السودان • نص الدستور على حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة • تضمُّن الدستور لأحكام صريحة بشأن الفصل بين السلطات، بما في ذلك استقلال القضاء بما يتماشى مع المعايير الدولية
	• إجراء تعداد للسكان، يحصي جميع سكان البلد، بما في ذلك في مناطق النزوح، ويوفر معلومات مصنفة حسب نوع الجنس والعمر	• عدد أفضل الممارسات الدولية التي وضعت في عملية التخطيط لتعداد السكان • عدد القوانين التي سُنّت للتمكين من إجراء تعداد السكان • عدد الحملات الإعلامية التي أجريت بشأن تعداد السكان • إنجاز تعداد السكان

	المعايير	*المؤشرات*
	إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية بطريقة سلمية في نهاية الفترة الانتقالية بمشاركة مجدية من النساء كمرشحات وناخبات	• تحديد الجدول الزمني للانتخابات • تشكيل هيئة إدارة الانتخابات وفقا لمعايير أفضل الممارسات الدولية • عدد حملات التوعية الانتخابية التي تم الاضطلاع بها • النسبة المئوية للمرشحات • النسبة المئوية للناخبات المسجلات • عدد مراكز الاقتراع المعدّة للنازحين • عدد التدابير المتخذة لمخاطبة الناخبين الرحل • توازن التوزيع الجغرافي لمراكز الاقتراع • عدد الدورات التدريبية وحلقات العمل المقدَّمة في مجال المساعدة التقنية • عدد دورات بناء القدرات والدورات التدريبية المقدَّمة لقوات الشرطة السودانية حول أمن الانتخابات • عدد بنود التخفيف من حدة العنف الجنساني الواردة في الإطار المتعلق بأمن الانتخابات الخاص بقوات الشرطة السودانية
الأولوية الاستراتيجية 3: دعم الإصلاحات المؤسسية وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها	إنشاء مؤسسات العدالة والحكم وحقوق الإنسان استنادا إلى الوثيقة الدستورية والاضطلاع بولايتها وفقا للمعايير والقواعد الدولية	• عدد اجتماعات التشاور مع المجتمع المدني بشأن إصلاحات العدالة • عدد المواقع الشبكية المنشورة لمؤسسات سيادة القانون • عدد قرارات الموارد البشرية المعلّلة المنشورة لمؤسسات سيادة القانون • عدد القضايا ذات الدلالة الرمزية المتعلقة بالانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والانتهاكات السابقة والفساد التي تجري مقاضاتها وفقا للمعايير والقواعد الدولية • عدد السياسات/أطر الإصلاح التي وضعت و/أو جرى تحريرها من أجل تمكين المرأة • النسبة المئوية للنساء الممثلات في الوزارات والمؤسسات على النحو المنصوص عليه في الدستور المقبل • عدد عمليات تحديد القدرات التي أجريت مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان • عدد دورات بناء القدرات التقنية المقدَّمة
الأولوية الاستراتيجية 4: دعم التوصل إلى عملية سلام شاملة للجميع	مفاوضات/عملية السلام بين حكومة السودان والأطراف غير الموقعة شاملة للجميع، بدعم من الأمم المتحدة على النحو المطلوب،	• عدد المجموعات النسائية التي تمت استشارتها كأطراف في المفاوضات • عدد منظمات المجتمع المدني المشاركة في العملية التشاورية • عدد مجموعات الشباب المشاركة في الأفرقة الاستشارية • عدد المؤتمرات الصغيرة المعقودة في المنطقتين ودارفور لإعداد وصياغة الدستور في إطار التحضير للمؤتمر الدستوري الوطني

	المعايير	*المؤشرات*
	للتوصل إلى سلام شامل ومستدام في جميع أنحاء السودان	• عدد الجماعات المسلحة التي وُقِّعت معها تسوية تفاوضية
	إحراز تقدم بين الحكومة الانتقالية وسائر الأطراف غير الموقعة على اتفاقات السلام، وهو ما يجعلها أقرب إلى التوصل إلى اتفاقات للسلام	• عدد الاجتماعات والمشاورات التي تجرى بين الحكومة الانتقالية وسائر الأطراف غير الموقعة • النسبة المئوية للممثلين غير الموقعين الذين يوافقون على التوصيات المنبثقة عن المشاورات • وضع استراتيجية وطنية لإيجاد حلول دائمة • عدد الأطراف الموافقة على الضمانات في المفاوضات الابتدائية والالتزام بتوسيع نطاق هذه الاتفاقات من أجل التوصل إلى تسوية فعلية
الأولوية الاستراتيجية 5: دعم تنفيذ اتفاق السلام	تنفيذ اتفاقات السلام في ظل استمرار التزام الأطراف ومختلف أصحاب المصلحة، وبفضل الدعم المقدم من الأمم المتحدة على أساس قابل للتعديل، بطريقة منصفة لمعالجة التفاوتات الإقليمية بفعالية	• إنشاء لجنة سلام وطنية ودخولها طور التشغيل • إنشاء لجنة معنية بالشؤون الجنسانية ودخولها طور التشغيل • إنشاء لجنة للأراضي ودخولها طور التشغيل • توازن التمثيل الإقليمي في مؤتمر نظام الحكم لتحديد السلطات والمسؤوليات في النظام الإقليمي الجديد واستعراض الحدود الإدارية للمناطق • النسبة المئوية لموظفي الخدمة المدنية الوطنية ومؤسسات العدالة الذين ينتمون إلى المنطقتين ودارفور • النسبة المئوية للمناطق ذات الأولوية التي كانت ملوثة في السابق بالذخائر المتفجرة والتي يمكن للسكان المحليين والأمم المتحدة استخدامها بأمان
	تشغيل آلية شاملة وفعالة للرصد والتقييم فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق جوبا للسلام، وجعلها قادرة على أداء مهامها	• إبقاء الأطراف على التزامها بتنفيذ اتفاق جوبا للسلام وجميع بروتوكولاته • إنشاء آلية لرصد وتقييم اتفاق جوبا للسلام وتشغيلها • وضع استراتيجية وطنية متكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتفعيلها، بما في ذلك إنشاء آليات للتنسيق • تطوير القدرات في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على نطاق المؤسسات الوطنية والإقليمية • عدد الجماعات المسلحة التي جرى تسريح أفرادها • تطوير الإطار الوطني والقدرات المؤسسية المتعلقة بإدارة الأسلحة والذخائر الانتقالية وتشغيلها • عدد آليات الحوكمة الأمنية القانونية والمشروعة التي وضعت في صيغتها النهائية • عدد النساء الممثلات في ترتيبات الحوكمة الأمنية، بما في ذلك على المستويات العليا لصنع القرار

	المعايير	*المؤشرات*
		• عدد آليات وقف إطلاق النار المراعية للفوارق بين الجنسين ولاحتياجات الشباب التي يتم إنشاؤها وتشغيلها من أجل رصد الانتهاكات والإبلاغ عنها • عدد مبادرات المجتمع المدني لرصد تنفيذ اتفاق السلام
الأولوية الاستراتيجية 6: دعم تعزيز بيئة توفر الحماية، ولا سيما في مناطق النزاع وما بعد انتهاء النزاع	تعزيز القدرة الوطنية (ولا سيما قوات الشرطة السودانية) على منع نشوب النزاعات والحماية المادية للمدنيين، بمن فيهم السكان المشردون، من خلال دعم البعثة المتكاملة لتنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين	• إنشاء لجنة تعنى باللاجئين والنازحين ودخولها طور التشغيل • عدد العائدين الذين تشرف عليهم اللجنة المعنية باللاجئين والنازحين • عدد العائدين الذين أعيد إدماجهم • عدد دورات بناء القدرات والدورات التدريبية المتعلقة بحماية المدنيين على أساس أحكام القوانين المحلية، والقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وقانون اللاجئين والقانون الجنائي، والمبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي • عدد المشاركين الذين يتفقون مع توصيات دورات بناء القدرات والدورات التدريبية • عدد آليات تحليل الإنذار المبكر التي جرى إنشاؤها وتشغيلها • عدد بيانات الإنذار المبكر المقدَّمة • عدد دوريات حماية المدنيين - للحماية من خلال وجودها والتعريف بأنشطتها • النسبة المئوية للنساء المشاركات في قوات الأمن والآليات المجتمعية في مواقع حماية المدنيين • وضع وتشغيل إطار قانوني لمنع مرتكبي العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والتصدي لهم ومحاسبتهم • النسبة المئوية للجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان التي تعترف بالتقدم الذي أحرزته السلطات في مكافحة العنف المرتبط بالنزاع • عدد مشاريع الحد من العنف المجتمعي التي وضعت في جميع المناطق لمنع التجنيد وبناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود وزيادة القدرة على استيعاب المقاتلين السابقين • عدد المقاتلين السابقين الذين جرى استيعابهم • زيادة عدد قضايا الانتهاكات الخطيرة والعنف الجنسي والجنساني التي يتم الإبلاغ عنها والتحقيق فيها ومقاضاتها بما يتسق مع سيادة القانون على إثر التدريب على القضايا التي تنطوي على ذلك العنف • عدد محقِّقات الشرطة المدرَّبات على التحقيق في قضايا العنف الجنسي والجنساني والاعتداء على الأطفال

	المعايير	*المؤشرات*
	• زيادة ودعم القدرة على الحماية على مستوى المجتمعات المحلية، بما في ذلك الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وشبكات الحماية المحلية، من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ولا سيما حقوق المدنيين المحتاجين إلى الحماية، بمن فيهم الأطفال	• عدد آليات وشبكات الإنذار المبكر لحماية المدنيين في دارفور والمنطقتين التي يجري إنشاؤها • عدد مبادرات الحماية والإنذار المبكر التي تقودها نساء، مثل شبكات حماية المرأة، التي يجري تعزيزها وتوسيعها • وضع سياسة عامة وبروتوكول شاملين ومراعيين للمنظور الجنساني فيما يتعلق بالخفارة المجتمعية لدعم الإنذار المبكر أيضا • عدد الأدوات الموحدة التي توضع لتوثيق الإنذار المبكر بحوادث الهجمات ضد المدنيين والأعيان المدنية وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في دارفور والمنطقتين
	• وضع تدابير للمساءلة الشاملة وعمليات وآليات للعدالة الانتقالية تركز على الناجين وتراعي المنظور الجنساني وتسهم في معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار وانعدام الأمن، وتعزيزها بفعالية بما يتماشى مع الوثيقة الدستورية واتفاق جوبا للسلام	• تفعيل اللجان والمؤسسات الرئيسية المتوخاة بموجب الوثيقة الدستورية • عدد آليات المساءلة الخاصة بجرائم دارفور التي يجري إنشاؤها وتشغيلها وفقا للوثيقة الدستورية والقواعد والمعايير الدولية • إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة وتشغيلها في دارفور • عدد مجموعات الضحايا التي يجري إنشاؤها ودعمها • عدد آليات حماية الشهود التي يجري إنشاؤها
الأولوية الاستراتيجية 7: دعم تحقيق التعايش السلمي والمصالحة بين الطوائف	• تنفيذ اتفاق جوبا للسلام على مستوى المجتمعات المحلية بطريقة منسقة وشاملة	• عدد السياسات والاستراتيجيات والخطط المتعلقة ببناء السلام وإيجاد حلول دائمة على الصعيدين الوطني والمحلي التي يجري وضعها • عدد مبادرات الحد من العنف المجتمعي التي تجري صياغتها مع التركيز بشكل خاص على العنف بين الطوائف • عدد النساء المشارِكات في تصميم وتنفيذ مبادرات بناء السلام • عدد النزاعات التي تعالج من خلال تدابير المصالحة (الأفعال الرمزية، والإجراءات القضائية، والبيانات المعيارية، وبيانات السياسة العامة الاستراتيجية) المنفذة على الصعيدين الوطني والمحلي
	• وضع آليات لرصد النزاعات بين الطوائف ومنع نشوبها وإدارتها وحلها، بما في ذلك النزاعات المتصلة بالأراضي والحصول على الموارد ومنع تدمير المحاصيل، بناء على المبادرات المحلية القائمة التي تقودها نساء، وتعزيزها	• عدد آليات رصد النزاعات ومنع نشوبها وإدارتها وحلها (أي لجان تسوية النزاعات التابعة للولايات) التي يجري إنشاؤها • عدد المنازعات بين الطوائف أو المنازعات على الأراضي التي تتوسط فيها المحاكم والمحاكم الريفية ولجان تسوية النزاعات التابعة للولايات • عدد المبادرات التي تقودها نساء • عدد المبادرات التي يقودها شباب • عدد المبادرات المتخذة بهدف تخفيف حدة العنف وتعزيز الثقة • عدد منظمات المجتمع المدني المشاركة في إعداد التقارير

	المعايير	*المؤشرات*
الأولوية الاستراتيجية 8: دعم تعبئة الموارد الدولية والإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية الوطنية	• استمرار توافق الآراء السياسي والمشاركة السياسية على الصعيد الدولي، بما في ذلك التعبئة الكافية للموارد الاقتصادية والمالية، دعما للتحول السياسي والإصلاحات الاقتصادية والانتعاش في السودان	• مبلغ الدعم المقدَّم للسودان من جانب المؤسسات المالية الدولية بالجنيهات السودانية وبدولارات الولايات المتحدة للفترة 2021-2024 • عدد الشركاء الذين يقدمون الدعم المالي المستمر لعدة سنوات من أجل الانتعاش الاقتصادي في السودان خلال الفترة 2021-2024
	• إبداء السودان التزاما مستمرا بتحقيق إطار اقتصادي وطني فعال ومستدام من خلال التعاون مع الدول المانحة، ومع المؤسسات المالية الدولية، ومن خلال الدعم المقدم من الأمم المتحدة	• تقديم الدعم التقني للسودان لاستكمال ورقة استراتيجية الحد من الفقر، وكشرط مسبق لبلوغ نقطة اتخاذ القرار فيما يتعلق بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون • عدد المشاورات التي يُسترشد بها في استكمال استراتيجية الحد من الفقر • زيادة حجم النفقات في الميزانية الوطنية المخصصة للصحة والتعليم خلال الفترة 2021-2024 • استحداث آلية الميزنة المراعية للمنظور الجنساني على نطاق حكومة السودان الانتقالية
الأولوية الاستراتيجية 9: دعم إنشاء هيكل وطني للتخطيط الإنمائي وفعالية المعونة	• إنشاء هيكل لتحسين تنسيق المعونة وفعاليتها تحت قيادة حكومة السودان الانتقالية	• اعتماد إطار وطني لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة ضمن إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة • النسبة المئوية للتمويل الموجَّه من خلال نافذة بناء السلام والاستقرار الخاصة بالصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء دعما للبرمجة من أجل تحقيق ولاية البعثة المتكاملة • استمرار دعم مجموعة أصدقاء السودان وآليات التنسيق التي تتخذ من الخرطوم مقرا لها لتعبئة الموارد للفترة 2021-2024 • إنشاء وتشغيل آليات لضمان المساءلة أمام السكان المتضررين، بما في ذلك فيما يتعلق بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين • النسبة المئوية لمبادرات توعية السكان المتضررين في مرحلة التخطيط الإنمائي
	• اعتماد الجهات المعنية الدولية والوطنية نهجا قائما على الأدلة إزاء احتياجات التنمية وبناء السلام	• عدد نظم الإنذار المبكر التي أنشأها كل من لوحة متابعة مخاطر نشوب الأزمات ومجلس إدارة معلومات البيانات المشتركة • عدد المشاورات مع القيادات المعنية بحقوق المرأة ومع الخبيرات في سياسات الاقتصاد الكلي • عدد سياسات الاقتصاد الكلي الجنسانية التي وُضعت

المرفق الثاني:

تقرير عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور المقدم عملا بقرار مجلس الأمن 2559 (2020)

أولا - مقدمة

1 - يُقدّم هذا المرفق عملا بقرار مجلس الأمن 2559 (2020)، الذي طلب فيه المجلس معلومات مستكملة بانتظام بشأن خفض حجم العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وسحبها، وذلك كمرفق للتقرير العادي عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان. ويقدم هذا المرفق معلومات مستكملة عن سياق عملية السحب للفترة من 1 شباط/فبراير إلى 6 أيار/مايو 2021 والتقدم المحرز فيها.

ثانيا - معلومات مستكملة بشأن الخفض التدريجي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

ألف - إغلاق مواقع الأفرقة ومرافقها

2 - لا تزال العملية المختلطة تسير وفق الجدول الزمني لإغلاق مواقع الأفرقة الـ 14 التابعة لها على خمس مراحل، وقد عجّلت بالعملية تحسبا للطوارئ. وقد استُكملت المرحلة الأولى (سرف عمرة وكُتُم) والمرحلة الثانية (خور أبشي، ومنواشي، ونيالا الثانية، وكالما) من الإغلاق كما كان مقررا، مع تعديل طفيف في موقع كالما الذي جرى تسليمه بعد أسبوع من الموعد المتوخى في الأصل. كما أنجزت المرحلة الثالثة بتسليم مواقع سورتوني (8 نيسان/أبريل) وقولو (11 نيسان/أبريل) ونيرتتي (22 نيسان/أبريل). وسيعقب ذلك إغلاق مواقع طويلة (4 أيار/مايو) وكاس (5 أيار/مايو) وزالنجي (6 أيار/مايو) في المرحلة الرابعة. وتشمل عمليات إغلاق مواقع الأفرقة في المرحلة الخامسة موقعي كبكابية (20 أيار/مايو) وشنقل طوباية (25 أيار/مايو)، ويظل بذلك مركز الفاشر للوجستيات للقيام بأنشطة التصفية.

3 - وتأخر تسليم موقع فريق كالما من 11 إلى 18 آذار/مارس 2021، وموقع سورتوني من 28 آذار/مارس إلى 8 نيسان/أبريل 2021، بناء على طلب الحكومة الانتقالية لإتاحة الوقت الكافي للجهود الرامية إلى تهيئة ظروف أكثر مؤاتاة لعمليات التسليم، بما في ذلك التواصل مع المجتمعات المحلية. وأُبلغت العملية بأن مرفق كالما، الذي أنشئ لمعالجة الشواغل المتعلقة بحماية النازحين في مخيم كالما، يديره النازحون حاليا كمركز طبي، في حين سيتم تحويل موقع فريق نيرتتي لاستخدامه ككلية للزراعة والحراجة بجامعة زالنجي. وفيما يخص مقر العمليات السابق للعملية المختلطة في زالنجي، يجري حاليا تسليمه في وقت مبكر إلى جامعة زالنجي، وهي إحدى الجهات الرئيسية المستفيدة، وقد شغلت الجامعة بالفعل جزءا من الموقع. وجرى تقديم مواعيد تسليم بعض مواقع الأفرقة تحسبا لحالات التأخير المحتملة التي قد تنجم عن موسم الأمطار وغير ذلك من حالات الطوارئ. وبناء على ذلك، سيسلَّم موقع طويلة في 4 أيار/مايو بدلا من 11 أيار/مايو كما كان مقررا سابقا، وموقع زالنجي في 6 أيار/مايو بدلا من 27 أيار/مايو، ومن المقرر حاليا تسليم موقع

كبكابية في 20 أيار/مايو بدلا من 16 حزيران/يونيه، وموقع شـــنقل طوباية في 25 أيار/مايو بدلا من 5 حزيران/يونيه.

4 - وبعد الإبلاغ عن أعمال نهب في موقع فريق ســرف عمرة الســـابق التابع للعملية المختلطة في 17 شـــباط/فبراير 2021، وقعت حوادث نهب على نطاق أصـــغر في موقعي كتم ومنواشـــي، حيث أدت الإجراءات التي اتخذتها سلطات الولاية في الوقت المناسب إلى الحد من الأضرار واستعادة الأمن. ويشمل ذلك حادثا وقع في 12 آذار/مارس 2021 عندما اقتحم نحو 200 من السكان المحليين موقع الفريق السابق في منواشـي، حيث أطلقت القوات الحكومية المشـتركة أعيرة نارية لمنع المزيد من أعمال النهب، مما أسـفر عن مقتل مدنيين اثنين وإصـــابة 17 آخرين. وتقوم العملية المختلطة بمتابعة تقارير لم يتم التحقق منها عن وقوع أعمال نهب مماثلة في سورتوني، وعلى حد علمها، فإن السلطات تحقق في ذلك.

انتهاء خدمة الموظفين

5 - تســـير العملية وفق الجدول الزمني لإنهاء خدمة الموظفين وإعادة أفراد القوة والمعدات المملوكة للوحدات إلى أوطانهم وفقا لخطتها وجدولها الزمني للخفض التدريجي. وفي نهاية نيســـان/أبريل، كان معظم الموظفين المتبقين هم الموظفين الذين يشاركون في الدعم التقني واللوجستي لعملية الخفض التدريجي، وكان من المتوقع أن تتسارع وتيرة إعادة الأفراد النظاميين إلى أوطانهم في مطلع أيار/مايو تمشيا مع إغلاق مواقع الأفرقة. وفي 21 نيسـان/أبريل 2021، أنهيت خدمة 688 فردا من أفراد الوحدات العسـكرية (18 في المائة من قوام القوات) و 66 فردا عســـكريا (55 في المائة من المجموع). وفيما يتعلق بالخفض التدريجي لأفراد الشرطة، أعيد 962 من أفراد وحدة الشرطة المشكلة إلى أوطانهم بحلول 3 أيار/مايو 2021 (59 في المائة من الأفراد الموجودين في 1 كانون الثاني/ يناير 2021)، إلى جانب 590 من أفراد الشـــرطة المقدمين من الحكومات (95 في المائة من الأفراد الموجودين في 1 كانون الثاني/يناير 2021). وقد أنهيت خدمة ما مجموعه 477 موظفا (181 موظفا دوليا و 296 موظفا وطنيا) بحلول 30 نيسان/أبريل 2021، في حين ســـتُنهى خدمة 654 موظفا (176 موظفا دوليا و 478 موظفا وطنيا) في أيار/مايو وحزيران/يونيه 2021، وبذلك ســـيظل 299 موظفا (129 موظفا دوليا و 155 موظفا وطنيا و 15 متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة) للاضطلاع بمرحلة التصفية.

التنسيق مع الحكومة والمجتمعات المحلية

6 - لقد تحسن التواصل والتنسيق مع الحكومة على الصـعيد الاتحادي وعلى صـعيد ولايات دارفور، على نحو ما دعا إليه مجلس الأمن في قراره 2559 (2020). ولاحظت العملية اســـتعدادا أكبر من جانب الســـلطات الاتحادية للتدخل باســـمها، في ظل تعزيز دور فرقة العمل المشـــتركة التابعة للحكومة المعنية بالخفض التدريجي. وفي 4 آذار/مارس 2021، تم توقيع اتفاق إطاري بين الحكومة الانتقالية والأمانة العامة بشأن تسليم مواقع الأفرقة وأصولها لأغراض الاستخدام المدني حصرا.

7 - وواجهت العملية تحديات بســـبب ســـوء تفاهم وقع بين المجتمعات المحلية ومســـؤولي الولايات فيما يتعلق بملكية أصـــول العملية المختلطة، بما في ذلك المعدات المملوكة للوحدات والمعدات المملوكة للأمم المتحدة، وتوقعاتهم ذات الصـــلة بأن يتم التبرع بهذه الأصـــول للولاية والمجتمعات المحلية عند خروج العملية المختلطة. وقد أدى ذلك إلى بعض المحاولات لمنع نقل الأصـــول من مواقع الأفرقة. وفي الحالات

القصوى، أدت العراقيل إلى تأخير حركة معدات العملية المختلطة لعدة أيام، وهو ما ترتبت عليه تكلفة كبيرة في كثير من الأحيان. وأدى تواصل العملية المختلطة بقوة مع السلطات الاتحادية وسلطات الولايات وكذلك مع المجتمعات المحلية المعنية إلى تسوية إيجابية لهذه الحالات.

الاستخدام النهائي للمواقع من قبل المدنيين

8 - يشكل إبرام الاتفاق الإطاري بشأن الاستخدام النهائي لمواقع الأفرقة وأصولها من قبل المدنيين خطوة هامة في سبيل تحقيق القصد الذي نص عليه مجلس الأمن في القرارين 2525 (2020) و 2559 (2020). وفي معظم الحالات، التزمت الحكومة بضمان استخدام المرافق والأصول في تقديم الخدمات الاجتماعية والمجتمعية، بما في ذلك الصحة والتعليم. وقد اتخذت القرارات المتعلقة باستخدامها بعد التشاور بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات، والتواصل مع المجتمعات المحلية.

باء - الأنشطة اللاحقة للخفض التدريجي: التصفية

9 - في 1 تموز/يوليه 2021، ستدخل العملية مرحلة التصفية التي يتوقع أن تكتمل في غضون فترة 12 شهرا. وسيُضطلع بأنشطة التصفية انطلاقا من مركز الفاشر للوجستيات، إلا أن العملية ستبقي على وجودها في الخرطوم داخل مجمع البعثة المتكاملة من أجل الاتصال بالمسؤولين الحكوميين بشأن المسائل التشغيلية، وفي بورتسودان من أجل العمليات اللوجستية للتصدير. وستشمل أنشطة التصفية تسليم معسكر الفاشر إلى المستعملين النهائيين المدنيين المعينين لهذا الغرض، والتصرف في حيازات الممتلكات التي تبلغ قيمتها المتبقية نحو 116 مليون دولار، واستكمال عملية تنظيف البيئة وإصلاحها، والتخلص من المواد الخطرة (بما في ذلك الذخائر المنتهية الصلاحية)، ونقل المحفوظات والتخلص من السجلات الورقية للمحفوظات، واستكمال الأنشطة الإدارية، بما في ذلك المطالبات، والعقود، والسجلات المالية، والقضايا القانونية والإدارية.

10 - ورهنا بالموافقة على الميزانية، سيتألف فريق التصفية من 215 موظفا مدنيا من موظفي العمليات (111 موظفا دوليا و 89 موظفا وطنيا و 15 متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة)، ووحدة حراسة تابعة للأمم المتحدة تتألف من وحدتين للشرطة المشكلة يبلغ قوامهما الإجمالي 363 من الأفراد النظاميين و 84 من أفراد الأمن المدنيين (18 موظفا دوليا و 66 موظفا وطنيا). ومن المتوقع أن يكمِّل عنصر أمني يتألف من 50 فردا من أفراد الشرطة و 206 من الأفراد العسكريين توفرهم حكومة السودان الترتيبات الأمنية.

جيم - السياق الأمني

المستجدات الحالية

11 - ابتداء من 31 آذار/مارس 2021، اشتبكت جماعات محلية في السريف بشمال دارفور، مما أسفر عن مقتل 10 أشخاص وإصابة 20 آخرين. وانتشرت قوات الأمن الحكومية في المنطقة، وعلّقت العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري التحركات في المنطقة إلى أن يتم احتواء الوضع بالكامل.

12 - وكما ورد في تقرير البعثة المتكاملة أعلاه، تأثر العديد من الأنشطة الهامة للأمم المتحدة نتيجة لعودة العنف الطائفي ابتداء من 3 نيسان/أبريل 2021 في الجنينة بغرب دارفور. وفي 7 نيسان/ أبريل 2021، قامت العملية المختلطة، التي تحتفظ بالقيادة العامة لأمن موظفي الأمم المتحدة في دارفور

في إطار نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، بتنشــيط فريق إدارة الأزمات التابع لها. ودعمت العملية النقل المؤقت لموظفي فريق الأمم المتحدة القطري غير الأسـاسـيين وموظفي المنظمات غير الحكومية الدولية من الجنينة إلى مرفقها في زالنجي، ونظمت رحلات جوية في الفترة من 9 إلى 12 نيســان/أبريل 2021 لإجلاء 93 جريحا من الجنينـة إلى الخرطوم لتلقي العلاج الطبي بناء على طلب البعثة المتكاملة والســلطات الســودانية. وفي حين نُفِّذت هذه الأنشــطة دون تعطيل كبير لعملية الخفض التدريجي، أجبر القتال العملية المختلطة على تنقيح خططها لإعادة القوات إلى الوطن فيما يخص إحدى الوحدات، وهي القوات التي ستُنقل جوا من الفاشر، بدلا من إعادتها إلى الوطن انطلاقا من الجنينة كما كان مقررا في السابق.

13 - وفي 29 آذار/مارس 2021، نظَّم نحو 50 طالبا من جامعة الفاشــر مســيرة سـلمية باتجاه مركز الفاشــر للوجســتيات التابع للعملية المختلطة، مطالبين بتســليم المرفق إلى الجامعة. وفي 6 نيســان/أبريل 2021، تظاهر مرة أخرى نحو 000 1 طالب من طلاب جامعة الفاشــر والنازحين من المخيمات المجاورة أمام مركز الفاشر للوجستيات، وكرَّروا نفس المطالب.

الحوادث المتعلقة بموظفي الأمم المتحدة ومنشآتها

14 - في 2 آذار/مارس 2021، أطلقت القوات المسـلحة السـودانية النار على مركبة محلية لعدم توقفها عند نقطة التفتيش في قرية ثابت بشمال دارفور. ونتيجة لذلك، أصـيبت حافلة من حافلات العملية المختلطة كانت تقل أفرادا من وحدة الشرطة المشكلة برصاصـة، مما أسفر عن إصابة أحد أفراد الوحدة بجروح طفيفة من جراء شظايا الزجاج.

15 - وما زالت الجريمة تؤثر على موظفي الأمم المتحدة وأصولها، في ظل وقوع حوادث السطو المسلح واقتحام المرافق وإلقاء الحجارة والسرقة. وفي 24 شـباط/فبراير 2021، سُرقت معدات مملوكة للأمم المتحدة عندما اقتُحمت حاويتان بحريتان في معســكر زالنجي الضــخم. وفي 22 آذار/مارس، سُــرقت قطع غيار المركبات من مركز الفاشــر للوجســتيات. وفي 27 آذار/مارس، تعرض مســكن موظف وطني من موظفي العملية المختلطة في زالنجي للسـطو. وفي 29 آذار/مارس، هدد شـخص مجهول في اتصــال هاتفي موظفا وطنيا من موظفي العملية المختلطة بسبب تورطه المزعوم في النزاع الطائفي في الجنينة.

وحدة حراسة الأمم المتحدة

16 - على نحو ما أذن به مجلس الأمن في قراره 2559 (2020)، تقوم البعثة، بالتنســيق مع الأمانة العامة، بوضـع الصـيغة النهائية لإنشـاء وحدة حراسـة تتألف من 363 فردا من أفراد وحدة الشـرطة المشـكلة (360 فردا من أفراد وحدة الحراسة و 3 من ضباط مقر القيادة والتحكم). وستشمل مهام وحدة الحراسة حماية أفراد العملية المختلطة ومرافقها وأصولها، وذلك أساسا داخل محيط مركز الفاشر للوجستيات، وتوفير عمليات حراسـة محدودة. وسـتحمي قوات الأمن السـودانية المحيط الخارجي، بما يتفق مع مسـؤوليتها الرئيسـية عن حماية أفراد العملية المختلطة ومبانيها وأصـولها. وقد احتُفظ بوحدتين من وحدات الشـرطة المشكلة من القوام الحالي للبعثة كوحدة حراسـة، وقد انتقلتا بالفعل إلى الفاشـر بعد تسـليم مواقع الأفرقة التابعة لكل منهما. وقد شرعتا في تقاسم المسؤولية عن حماية قاعدة الفاشر للوجستيات مع الجيش وفريق الأمن المدني التابع للأمم المتحدة. وسوف تتحملان المسؤولية الكاملة عن الأمن داخل محيط قاعدة اللوجستيات حيث سيُسحب سائر

أفراد القوات والشرطة بحلول 30 حزيران/يونيه 2021. ووضعت البعثة ومقر الأمم المتحدة بيان احتياجات الوحدة فيما يخص وحدة الحراسة استنادا إلى مذكرات تفاهم يتعين توقيعها مع البلدان المساهمة ذات الصلة.

دال – نقل المهام إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان

17 – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أكملت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور الأنشطة المتبقية التي بدأتها في عام 2020 إلا أنها لم تتمكن من إكمالها قبل نهاية ولايتها، أو سلمتها إلى شركاء آخرين. وتشمل هذه الأنشطة المتبقية الأنشطة البرنامجية الأساسية في مجالات سيادة القانون، والخفارة المجتمعية، والعنف الجنساني، وتحقيق الاستقرار المجتمعي، فضلا عن أنشطة مهام الاتصال في الولايات التي أنشئت بالاشتراك مع فريق الأمم المتحدة القطري. وأُنجزت حتى الآن سبعة من الأنشطة البرنامجية المتبقية الأساسية البالغ عددها 28 نشاطاً، ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من الأنشطة الـ 21 المتبقية بحلول 31 أيار/مايو 2021. ومن أصل الأنشطة المتبقية الأصلية في إطار مهام الاتصال في الولايات البالغ عددها 103 أنشطة، أنجزت كيانات فريق الأمم المتحدة القطري 58 نشاطاً، على أن يكتمل العدد المتبقي البالغ 45 نشاطاً بحلول 30 نيسان/أبريل 2021. وسلمت العملية المختلطة أيضا إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعض الأنشطة غير المكتملة التي بدأتها في عام 2020 بالشراكة مع البرنامج الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية دعما لجهود الحكومة الانتقالية الرامية إلى التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ويتولى فريق متكامل يضم ممثلين عن العملية المختلطة والبعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري الإشراف على إنجاز مشروع رئيسي تنفذه منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بحلول 31 أيار/مايو 2021 بهدف منع نشوب النزاعات المتكررة بين المزارعين والرعاة وتخفيف حدتها.

18 – وتواصل العملية المختلطة تنسيق نقل المعارف إلى البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري، ولا سيما بشأن الأهداف والأولويات الاستراتيجية المشتركة في دارفور. ونظمت العملية، بالشراكة مع البعثة المتكاملة، 13 حلقة دراسية على الإنترنت أثناء فترة الغداء لدراسة أفضل الممارسات والدروس المستفادة والتحديات المحتملة. وعلاوة على ذلك، يسَّرت العملية المختلطة الوصول المباشر لموظفي البعثة المتكاملة إلى مجموعات البيانات الحالية لخلية التحليل المشتركة للبعثة التابعة للعملية المختلطة.

ثالثا – الجوانب المالية

19 – أذنت الجمعية العامة للأمين العام، في القرار 74/261 جيم المؤرخ 30 حزيران/يونيه 2020 والمقرر 74/571 المؤرخ 3 أيلول/سبتمبر 2020، وكذلك في القرار 75/251 المؤرخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، بالدخول في التزامات للعملية بمبلغ لا يتجاوز 240,2 مليون دولار للفترة من 1 تموز/يوليه إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 وبمبلغ 198,8 مليون دولار للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 30 حزيران/يونيه 2021، على التوالي.

20 – وحتى 20 نيسان/أبريل 2021، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للعملية المختلطة 175,5 مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام حتى ذلك التاريخ نحو 000 100 668 2 دولار.

21 - وسُدِّدت تكاليف القوات والشرطة المشكّلة للفترة الممتدة حتى 30 أيلول/سبتمبر 2020، في حين سُدِّدت تكاليف المعدات المملوكة للوحدات للفترة الممتدة حتى 31 آذار/مارس 2020، وفقاً لجدول السداد الفصلي.

رابعا - ملاحظات

22 - على الرغم من بعض التحديات، فإن الخفض التدريجي للعملية المختلطة مستمر على قدم وساق، حتى أنه يجري التعجيل بإغلاق مواقع الأفرقة تحسباً لحالات الطوارئ غير المتوقعة وضماناً للوفاء بالموعد النهائي لإنجاز عملية الخفض التدريجي. وإنني أثني على شركائنا في الحكومة الانتقالية وعواصم ولايات دارفور للدور الذي يضطلعون به.

23 - وإنني أرحب بتوقيع الاتفاق الإطاري بين الحكومة الانتقالية والأمانة العامة بشأن تسليم مواقع الأفرقة وأصولها لأغراض الاستخدام المدني حصرا. فذلك من شأنه أن يساعد، في جملة تدابير أخرى، على ترسيخ الإرث الإيجابي للعملية المختلطة المتمثل في تحقيق فائدة مباشرة للمدنيين في دارفور. وإنني أشجع السلطات السودانية على مواصلة توخي اليقظة لتقليل خطر النهب إلى أدنى حد ممكن في مواقع الأفرقة السابقة للعملية المختلطة.

24 - ومع ذلك، تنتظرنا تحديات كبيرة، سواء في مجال إكمال عملية الخفض التدريجي أو في مرحلة التصفية التي ستستمر بعد 30 حزيران/يونيه. وفي هذا الصدد، سيكون استمرار تقديم الدعم للسلطات السودانية وإقامة الشراكات معها أمرا حاسما. وإنني أتطلع على وجه الخصوص إلى تعاون الحكومة الانتقالية السريع لإتاحة النشر الكامل والفعال لوحدة الحراسة في مركز الفاشر للوجستيات، وأشير إلى ضرورة ضمان اتخاذ التدابير المناسبة عند مغادرة الوحدات النظامية القليلة المتبقية لدارفور.

25 - وفي حين أن العنف الطائفي الذي دار في غرب دارفور في نيسان/أبريل يشكل مصدر قلق كبير، تمكنت العملية المختلطة من تقديم الدعم، بوسائل منها المساعدة على تيسير النقل المؤقت لموظفي فريق الأمم المتحدة القطري والمنظمات غير الحكومية، وإجراء عمليات الإجلاء الطبي للمدنيين المصابين. غير أنه من الواضح أنه مع إعادة الأفراد النظاميين إلى أوطانهم وإغلاق مواقع الأفرقة المقرر إجراؤه في الأجل القريب، لن يكون بمقدور العملية في القريب العاجل تقديم مثل هذا الدعم.

26 - وأود أن أعرب عن خالص تقديري لمبايي باباكار سيسي، الذي تولى منصب الموظف المسؤول بالنيابة عن العملية، لما أبداه من قيادة قيّمة. كما أعرب عن خالص امتناني لأفراد العملية المختلطة المدنيين والنظاميين، سواء الذين غادروا بالفعل أو الذين ما زالوا في دارفور، والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، وفريق الأمم المتحدة القطري، ودوائر العمل الإنساني، فضلا عن البعثة المتكاملة، لما قدَّموه من دعم قيّم للسلام في دارفور.